

أبرز النقاط من خمس حالات:

البوسنة والهرسك، مصر، كينيا، المكسيك، تركيا

Highlights from Five Cases: Bosnia-Herzegovina,
Egypt, Kenya, Mexico, Turkey

Shaazka Beyerle

Chapter 10 from 'Curtailling Corruption'
Lynne Rienner Publishers, 2014
Translation: JPD Systems, August 2018

أبرز النقاط من خمس حالات:

البوسنة والهرسك، مصر، كينيا، المكسيك، تركيا

عرضت الفصول من الثالث إلى التاسع سبع دراسات حالات معمّقة أظهرت كيف أثّرت المبادرات المدنية والحركات الاجتماعية غير العنيفة في الكسب غير المشروع وإساءة المعاملة ما أسفر عن تحقيق نتائج ملحوظة. وخلال إعداد هذا المشروع البحثي، برزت أمثلة كثيرة أخرى تميّزت كلّها بكونها ابتكارية وغنيّة بالدروس والعبر. ويوجز هذا الفصل خمس حالات مماثلة، وهي: حملة دقيقة ظلام من أجل الضوء الدائم (تركيا)، وشايفنكم/ و[حركة] مصريين ضد الفساد، و[حركة] دوستا (البوسنة والهرسك)، وحركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديغوس (دي أتش بي ومعناها كفت عن التصرف بحماقة) (المكسيك)، التي انطلقت كلّها عند نقطة البداية نفسها. فقد قرّرت مجموعة صغيرة من المواطنين - شملت الشباب، والنساء، والمهنيين- التحرك، إذ أرادت التصدي للفساد والإفلات من العقاب المنهجين اللذين كانا يدمران بلدانها. وذلك على غرار حركة "فيفث بيلر" (أي ي الركيزة الخامسة) في الهند. غير أنّ هذه المجموعة واجهت معضلة وجودية تمثّلت في التأكّد من المكان الذي يتعيّن عليها الانطلاق - منه عند مواجهتها أمرًا غامضًا ومتفشيًا إلى حدّ كبير. في المقابل، ركّزت منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان (موهوري) في كينيا بوجه خاصّ على تمكين المجتمعات شأنها شأن منظمة "إنتيغري ووتش أفغانستان" والمؤسسة الوطنية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في أوغندا. واستحدثت كلّ من حركة شايفنكم ومنظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان تكتيكات مراقبة شعبية على الصعيدين الوطني والمحلي على التوالي.

إضعاف الشبكة الإجرامية في تركيا

تُدعى الشبكة الإجرامية، وتشير إلى الصّلات بين الدولة التركية والجريمة المنظمة، وهي تُعتبر على نحو أكثر تحديدًا شبكة تضمّ سياسيين، وعناصر من الشرطة الشرطية، وموعات شبه عسكرية مرتبطة بمؤسسات الدولة الأمنية، والمافيا، والقطاع الخاصّ وتغطي كافّة أنحاء البلاد.¹ وبحلول العام 1996، وقعت البلاد في قبضة عالم الجريمة الشنيع والمتشابك هذا الذي كان يسيطر نفوذه في جميع أرجاء الدولة.² وكان الفساد مستشريًا، وشكّل -وفق المخرج والناشط المدني إيزل أكاي³- ركيزة راسخة يقوم عليها نظامٌ يجي مليارات الدولارات لصالح الشخصيات البارزة في الدولة العميقة التي تؤثر على الاقتصاد وسياسة البلد على السواء". وكانت حالات القتل خارج نطاق القانون شائعة، وكانت إما مرتبطة بمعارك المافيا أو ذات طابع سياسي. وقال إرجين سينمن -وهو محام مشهور⁴- في هذا الصّدد: "لقد عانى الجميع -الطبقة العاملة، والقطاع المالي، والناس العاديون- من هذه الحالة في تركيا، ذلك نظرًا إلى أنّ تأثير هذه التركيبة من المجموعات شبه العسكرية المرتبطة بمؤسسات الدولة الأمنية والمافيا طال جوانب الحياة كافّة".

¹ إنّ المجموعات شبه العسكرية التركية المرتبطة بمؤسسات الدولة الأمنية هي فرق شبه عسكرية قومية يمينية متطرفة نشطت خلال الحرب الأهلية التي اندلعت في العام 1984 بين الدولة والـإنفصاليين الأكراد في جنوب شرقيّ البلاد واحتدمت خلال أوائل التسعينيات. وسيطرت هذه المجموعات والمافيا على دروب الاتجار بالمخدرات المدرة للأرباح التي امتدت من المنتجين الشرقيين إلى السوق الأوروبي الكبير. وازداد حجم هذه المجموعات وتأثيرها إثر مراكمتها لثروات طائلة غير مشروعة (إيزل أكاي وليام ماهوني، نداء لإنهاء الفساد، مينيابوليس، مركز ضحايا التعذيب، 2003).

² يستند هذا القسم إلى مقابلة أجريت مع إرسين سلمان -وهو أحد قادة مبادرة المواطنين من أجل الضوء الدائم - بتاريخ 20 حزيران/يونيو 2010، كما يستند إلى المصادر التالية:

أكاي و ماهوني، نداء لإنهاء الفساد، أوميت كيفاناش، التحرك من أجل الضوء الدائم: تركيا، 1997 (فيلم وثائقي)، <http://www.gecetrene.com>

³ تشير "الدولة العميقة" بحسب سلمان إلى شبكة تشكّل جزءًا من الدولة، إلا أنّها تعمل بسرّية من أجل إحباط الديمقراطية الحقيقية، وإجراء مناقشة عاقبة عن القضايا الحساسة، ومعارضة المواطنين. ويُقال إنّ الدولة العميقة تمارس أعمال القمع ضد كلّ ما ومن يُعتبره تهديدًا لمصالحها وبرنامجه القومي. وعزّف أكاي "الدولة العميقة" على أنّها تضمّ "الذين هم في السلطة ويستخدمون سلطة الدولة وصلاحياتها على نحو غير قانوني من أجل الإبقاء على الفساد ومنع الإصلاحات الرامية إلى إرساء الديمقراطية، وسيادة القانون، والشفافية، ومساءلة الإدارة". وأفاد تقرير أعدته هيئة الإذاعة البريطانية بأن الأتراك يظنون أنّ الدولة العميقة تتألف من مجموعات مرتبطة بقوى الأمن تشكّلت في المقام الأول خلال خمسينات القرن الماضي لتنفيذ نشاطات غير قانونية -بما فيها الاغتيالات- من أجل "حماية" الجمهورية. انظر أكاي و ماهوني، نداء لإنهاء الفساد، 6؛ وسارة رينفورد، "محاكمة الدولة العميقة تستقطب تركيا"، قسم الأخبار العالمية التابع لطيفة الإذاعة البريطانية، 23 تشرين الأول/أكتوبر 2008، <http://news.bbc.co.uk>.

⁴ أكاي و ماهوني، نداء لإنهاء الفساد، 8.

وبلغت خطورة الوضع ذروتها جزاءً انعطاف غير متوقَّع للأحداث. ففي 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1996، اصطدمت سيارة فخمة مسرعة بشاحنة على طريق سريع بين ساحل بحر إيجه واسطنبول بالقرب من بلدة سوسورلوك. وكانت السيارة تقلّ على متنها الركاب التالية أسماؤهم:

- سادات بوجاك: وهو عضو في البرلمان تحالف مع حزب الطريق القويم (الذي كان شريكاً في الائتلاف الحكومي آنذاك) وزعيم عشيرة كردية كبيرة من أصحاب الأراضي في جنوب غربي البلاد.
- حسين كوجاداغ: وهو رئيس جهاز الشرطة ومدير أكاديمية الشرطة.
- عبدالله تشاتلي: وهو مجرم فار، وقاتل مأجور، ومهزَّب مخدرات ارتبط بالمجموعات شبه العسكرية المرتبطة بمؤسسات الدولة الأمنية، وصنّفَ على أنه "الرجل المطلوب الأوّل" من المحاكم التركية، والشرطة السويسرية، والمنظمة الدولية للشرطة الجنائية (الإنتربول).
- غونجا أوس: وهي ملكة جمال سابقة وعشيقة تشاتلي.

وُجِدَ تشاتلي وقد كان بحوزته بطاقة هوية دبلوماسية مزوّرة حملت توقيع محمد أغار -وزير الشؤون الداخلية والنائب عن حزب الطريق القويم - الذي كان قد أعطى الإذن بإصدار هذه الوثيقة (الهوية) عندما كان رئيساً لجهاز الشرطة. واحتوت السيارة على الكوكائين، والأسلحة، والذخيرة، وكاتمات الصوت إلى جانب مبلغ من المال. ولم ينبج من الحادث سوى بوجاك وحسن غوكتشي، سائق الشاحنة المنكود الحظّ. ولم يتمّ اعتقال سوى غوكتشي.⁵ وبعدها انتشرت الأخبار (عن حادث الاصطدام)، نظّم الطلبة احتجاجات عفوية في مختلف أنحاء البلاد. وتعرّضوا للقمع الشديد، علماً بأنّ عمليات القمع لطالما شكّلت ردّ فعل الحكومة على معارضة المواطنين. في الواقع، مثّلت مجموعة أخرى من الطلبة في اليوم نفسه أمام المحكمة لانتهاكها قانون التظاهر، لأنّها رفعت يافطة في البرلمان حول حقّها في التعليم. وحُكِمَ على أفرادها بالسّجن لمُدّة خمسة عشر شهراً.

استقال أغار من منصبه الوزاري، إلاّ أنّه احتفظ بمقعده في المجلس التشريعي الذي منحه حصانة برلمانية. وبالتالي، لم يكن اصطدام سوسورلوك مجرّد رمز للشبكة الإجرامية، بل كان مظهرًا واقعيًا وملموماً للشبكة انطلاقاً من أفرادها الحقيقيين، مروراً بالعلاقات المتبادلة بين الدولة والمجموعات شبه العسكرية المرتبطة بمؤسساتها الأمنية والمافيا، والفساد، وإساءة استخدام السلطة، والإفلات من العقاب، وصولاً إلى تضليل العدالة.

إرساء الركائز الأساسية: الإستراتيجية والتخطيط

عمّت أجواء الغضب في جميع أنحاء تركيا، وبدأ الناس يتحدثون بصورة مستقلة عمّا يجب فعله. وخلال شهر كانون الأول/ديسمبر من العام نفسه، قرّرت مجموعة في اسطنبول تألّفت من خمسة عشر مهنيًا وناشطًا يعرفون بعضهم بعضًا بأنّ الفضيحة أتاحت فرصة من أجل التغلّب على شعور المواطنين بالخوف واللامبالاة، واستغلال جوّ الاشمئزاز العام، وحشد الناس للتحرك، والدفع باتجاه إحداث تغييرات قابلة للتحديد من شأنها أن تميّط اللثام عن الشبكة الإجرامية وتضعفها. وشملت قائمة الأعضاء الرئيسيين الذين ألّفوا المجموعة إينزال أكاي المخرج والناشط المدني السابق الذكر، وإرجين سينمن وهو محام بارز، ويوكسل سيليك وهو أستاذ علم اجتماع، بالإضافة إلى المحامية مبيوز تيكاوي. وعلى الرغم من المناخ السياسي القمعيّ [الذي كان سائدًا آنذاك]، بدأ الأعضاء بعقد اجتماعات دورية من أجل وضع الإستراتيجيات والخطة. وشكّلوا مجموعة غير رسمية عُرفت باسم مبادرة المواطنين من أجل الضوء الدائم.

وبعد مرور بضعة أسابيع، انضمّ إرسين سلمان - وهو خبير في العلاقات العامة - إلى المجموعة. وقبل وقوع حادث الاصطدام في سوسورلوك، كانت شركة سلمان قد فازت بعقد من رابطة هيئات الإذاعة الوطنية لإصلاح الأضرار التي لحقت بمصداقيّتها وصورتها، إذ كانت المافيا قد بدأت بالسيطرة على إحدى هيئات الإذاعة والتلفزيون الكبيرة من خلال إقامة علاقات تجارية والتلاعب بالتشريعات. وعلى العموم، كانت وسائل الإعلام متواطئة في توسّع الشبكة الإجرامية في صفوفها. واعتبر سلمان أنّ [حادث الاصطدام] في سوسورلوك يمثّل النقطة المركزية التي يمكن لوسائل الإعلام أن تؤكّد على استقلاليتها حولها. وكانت الرسالة الرئيسية في هذا السياق أنّ "الأمر لن تعود إلى سابق عهدها بعد حادثة سوسورلوك"⁶، وقد بُنيت في الفترة ما بين تشرين الثاني/نوفمبر

⁵ كان غوكتشي أول من تمّت محاكمتهم، حيث حُكِمَ عليه بالسّجن لمُدّة ثلاثة أعوام ثمّ حُقِّضَ الحُكْم إلى غرامة، ما سمح بالإفراج عنه؛ "مسيرة لمناسبة الذكرى الأولى لفضيحة سوسورلوك"، صحيفة حريت اليومية، 3 تشرين الثاني/نوفمبر 1997، www.hurriyetdailynews.com.

⁶ أكاي وماهوني، نداء لإنهاء الفساد، 10.

1996 وكانون الثاني/يناير 1997. وأشار سلمان إلى أنّ "الحملة [الإعلامية] دعت الناس إلى أداء واجباتهم [كمواطنين]، وكانت حملة [دقيقة ظلام من أجل] الضوء الدائم هي الرد".

هذا وقد اتُّخذت القرارات بالإجماع، فيما ترأس أشخاص مختلفون الاجتماعات. واستذكر سلمان: "لقد شكّلت [المجموعة] مدرسة كبيرة للجمع. فلم يسبق لنا أن عملنا في منظمات غير حكومية، إذ اقتصر عملنا على الأحزاب السياسية أو المنظمات الأخرى ذات التسلسل الهرمي، لكن تعيّن علينا العمل بطريقة أفقية." فبدلاً من الاندفاع والإسراع في اتّخاذ خطوات وإجراءات، عملت المجموعة على التخطيط للحملة بدقّة من خلال إجراء نقاشات غير رسمية. ففي المقام الأول، حدّد أعضاء المجموعة غايات واضحة تميّزت بأنها مشروعة وقانونية لكي "يجرّكوا الأغلبية، حسبما أفاد أكاي".⁷ وتمثّلت الأهداف العامة للمجموعة في الكشف عن العلاقات بين الشبكة الإجرامية والدولة العميقة، والشروع بنفكيكها، وتحقيق هذه الأهداف دون تقويض الديمقراطية. وتحقيقاً لذلك، حدّد الأعضاء ثلاث غايات واضحة وقابلة للتحديد. فسعوا أولاً إلى رفع الحصانة البرلمانية التي منحت الوزراء والمشرّعين الفاسدين - من أمثال أغار وبوجاك- حمايةً متينةً من التحقيقات والمقاضاة. ثانيًا، أرادوا أن يمثّل مؤسّسو المجموعات الإجرامية أمام المحكمة والعدالة. أخيرًا، [سعوا لضمان] توفير الحماية للقضاة الذين كانوا ينظرون في هذه القضايا في حال واجهوا أعمالاً انتقامية.

واتّخذت المجموعة خيارات إستراتيجية منذ البداية. واعتمدت هيكليةً تنظيميةً من دون قائد من أجل التصدي للأعمال الانتقامية والتشديد على رسالة مفادها أنّ المواطنين هم من يقودون الحملة. علاوةً على ذلك، كانت مبادرة المواطنين [من أجل الضوء الدائم] ستميّز بطابعها غير السياسي، ولا بدّ من أن يشعر الناس العاديون بالإحساس بالملكيّة من أجل توفير الحماية ضد حملات التشهير، وبناء ائتلاف واسع النطاق، واستقطاب أوسع قاعدة ممكنة من الجمهور في عملية الحشد. وأرادت بعض الأحزاب السياسية دعم هذه الجهود. تعليقاً على ذلك، قال سلمان: "أخبرناها برفضنا، إلا أنه يمكننا الإنضمام إلينا كمواطنين." وانطلاقاً من فهم ضرورة بناء الوحدة، شكّلت المجموعة ائتلاًفاً غير رسمي على نحو ممنهج من خلال التواصل مع المنظمات غير السياسية، بما فيها نقابة المحامين، هيئة تنسيق غرف المهن في اسطنبول، والاتحادات، والجمعيات والنقابات المهنية (من قبيل الصيادلة، وأطباء الأسنان، والمهندسين المدنيين، والمهندسين الكهربائيين، والمهندسين المعماريين، والأطباء)، ومنظمات المجتمع المدني. وبحسب تيكاوي: "للمرّة الأولى، وجدت المجموعات التي لم يسبق لها أن وُحّدت جهودها في تركيا أنّها تشارك وتعمل جنباً إلى جنب بدءاً من أوساط الأعمال التجارية وصولاً إلى سكّان الأحياء الفقيرة".⁸

إلى ذلك، فكّر المنظّمون ملياً في كيفية الاستفادة من أصوات الجمهور وتطلعاته وتحويلها إلى تحدّ جماعي من شأنه أن يولّد ضغطاً اجتماعياً هائلاً على أصحاب السلطة والإرادة السياسية للتصدي للشبكة الإجرامية. لذلك، سعى المنظّمون إلى استحداث تكتيك غير عنيف من شأنه تخطّي العقبات الفعلية، مثل السّجن، والإجراءات القمعية العنيفة، والخوف العام، والإحساس بالعجز. وكان لدى المنظّمين عدّة اعتبارات إستراتيجية. وتمثّل الاعتبار الإستراتيجي الأول في وجوب أن يكون التحرك شرعياً وقانونياً، وسهل التنفيذ، ولا ينطوي على الكثير من المخاطر، وأن يولّد شعوراً بالوحدة الوطنية. وفسّر سلمان ذلك بالقول: "لم يرغب الناس في الانخراط في العمل السياسي، لذا اخترنا شيئاً لا يمكن أن يورطهم في أيّ مشكلة، ولكن يمكن رؤيته." وكانت ابنة سنمن المراهقة هي من أتت بفكرة إطفاء الأضواء بشكل متزامن. وقال سنمن في هذا الصّدّد: "لقد كان من السهل للغاية أن يصرّح الناس عن عدم رغبتهم في مواصلة العيش على هذا النحو." أما الاعتبار الثاني، فكان يُعنى بتحديد الشخص الذي سيصدر/الجهة التي ستصدر الدعوة إلى التحرك. في هذا الإطار أفاد أكاي: "شعرنا بأنه ينبغي على الفكرة وراء إطلاق الحملة أن تبدو وكأنها ليست صادرة عن مجموعة من المفكرين أو النخبة، بل عن شخص من الشارع، أو طفل، أو عمّة/خاله تعيش على الراتب التقاعدي، وما إلى ذلك. وكان للاحتمال الأخير وقع جيّد حيث أضحت "العمّة/الخالة المجهولة الاسم" رمزاً للحملة يحرّض كل تركيّ على إطفاء الأضواء. وبذلك، أبصرت حملة دقيقة ظلام من أجل الضوء الدائم النور .

الوقت حان للتحرك

لم تكن شبكة الإنترنت بعد منتشرة في كلّ أنحاء تركيا، وبالطبع لم تكن وسائل التواصل الاجتماعي موجودة في العام 1997. مع ذلك، استفادت المجموعة، وبشكل خلاق، من التكنولوجيات التي كانت متوقّرة إلى الحدّ الأقصى، حيث نشرت سلسلة صمّمت أعداداً كبيرة من أجهزة الفاكس الخبز، ودعت كلّ مواطن تركي إلى التحرك. وكانت الرسالة الموحّدة للتدابير التي اتّخذت في مجال التواصل على النحو التالي: "فلتصغوا إلى صوت الأغلبية الصامتة!" وأرسلت

⁷ المصدر نفسه، 9.

⁸ المصدر نفسه، 13.

المنشورات المؤلفة من صفحة واحدة عبر جهاز الفاكس إلى جميع المنظمات التي انضمت إلى الائتلاف غير الرسمي. بدورها، أرسلت كل من هذه المنظمات المنشورات إلى أعضائها وحضتهم على نشر الرسالة على أوسع نطاق ممكن في أوساط الأقارب، والأصدقاء، والجيران، والآخرين. ونتيجة لذلك، انتشر نداء التحرك بسرعة فائقة إن جاز التعبير. علاوة على ذلك، حقق جهاز الفاكس هدفاً مزدوجاً، إذ لم ينشر الخبر فحسب، بل دمج حملة لجمع التوقيعات [مع المنشور] دعماً لحملة دقيقة ظلام من أجل الضوء الدائم. وفي غضون أسبوع، استجاب 10 آلاف شخص لنداء التحرك من خلال التوقيع عليه وإعادة إرساله إلى الحملة عبر جهاز الفاكس، الأمر أدخل البهجة إلى قلوب المنظمين. وفي واقع الأمر، كان ذلك أول تحرك حاشد شعبي تشهده الحملة. غير أنّ الخطوة التالية التي تمّ إتخاذها في إطار الحملة فاقت توقّعات الجميع إلى حدّ كبير.

مبادرة المواطنين من أجل الضوء الدائم

بيان و"دعوة للتحرك"

حملة دقيقة ظلام من أجل الضوء الدائم!

إبداءً لإصراري على محاكمة الذين شكّلوا المنظمات الإجرامية والذين استعانوا بخدماتها،

ودعماً للأشخاص والسلطات الذين يحقّقون في الأحداث المذكورة،

وسعيّاً إلى أن يكون توقي إلى دولة قانون ديمقراطية، وعصرية، وشفافة، مسموعاً

ابتداءً من يوم السبت الموافق 1 شباط/فبراير 1997،

في تمام الساعة 9:00 مساءً يومياً سأطفئ الأضواء لمدة دقيقة واحدة،

وأدعو جميع القاطنين في هذا البلد إلى إطفاء أضوائهم يومياً في تمام الساعة 9:00 مساءً لمدة شهر واحد!

إنّ هذا النداء صادر من مواطن لمواطن.

فأرجو النشر!

الاسم الأول- اسم العائلة، المهنة، التوقيع

مبادرة المواطنين من أجل الضوء الدائم

العنوان، رقم الهاتف، رقم الفاكس

المصدر: إيزل أكاي وليام ماهوني، نداء لإنهاء الفساد (مينيابوليس: مركز ضحايا التعذيب، 2003)، 2.

وبفضل خبرة سلمان، عملت المبادرة المدنية أيضاً على تطوير خطة للاتصالات استفادت من مشروع العلاقات العامة الذي كان سلمان قد تولى قيادته في سوسورلوك لصالح رابطة هيئات الإذاعة الوطنية قبل انضمامه إلى المبادرة المدنية. وقبل شهر واحد من انطلاق المبادرة المرتبطة بمحدث الإصطدام في سوسورلوك (يوم سوسورلوك) في الأول من شباط/فبراير 1997، أجرى منظمو المبادرة المدنية أبحاثاً بصورة منهجية، وتواصلوا بواسطة الرسائل الشخصية مع نحو ستين كاتباً للأعمدة الصحفية بدوا مهتمين بالتهديد الذي تشكّله الشبكة الإجرامية ومتعاطفين مع تحرك المواطنين لمكافحة. وسعى المنظّمون إلى استقطاب وسائل الإعلام، واحتذّبوا تغطية إعلامية قصوى من أجل نشر رسالة الحملة وحشد المواطنين من مختلف المحلات والفئات. ونتيجة لتوعية وسائل الإعلام بشأن حادثة سوسورلوك، شرعت قنوات تلفزيونية كثيرة بإجراء عدّ عكسي قبل الوقت المعين للتحرك. وفي 15 كانون الثاني/يناير، عقد المنظّمون مؤتمراً صحفياً استثنائياً، إذ قدّموا عملاً مسرحياً مثيراً عن حادث السيارة، وعرضوا بوضوح أسماء المواطنين الذين استجابوا لنداء التحرك الذي تمّ إرساله عبر الفاكس. ولم يكن ثمة أي متحدث رسمي باسم الحملة، حيث أجاب أفراد مختلفون عن أسئلة الصحفيين. وعلّق يوكسل سيليك الذي شغل منصب الأمين العام لمبادرة المواطنين: "لقد كان المؤتمر الصحفي الأول الذي يعقده 10 آلاف فرد".⁹

ففي تمام الساعة 9:00 من مساء الأول من شباط/فبراير 1997، شرع المواطنون بإطفاء الأضواء لمدة دقيقة واحدة. وكلّ مساء ازداد عدد المواطنين الذين انضموا إلى الحشد من كافة أنحاء البلاد. وبحلول الأسبوع الثاني، بدأ الناس بإضافة أساليبهم الخاصة، إذ قرعوا القدور والمقالي، وقاموا بومض

⁹ المصدر نفسه، 2.

الأضواء، وأطلقوا أبواق سياراتهم على التقاطعات، ورقصوا رقصاً تقليدياً على شكل دوائر، ونظّموا مسيرات ليلية حملوا فيها الشموع المضاءة. ومسيرات في الأحياء، وردّدوا شعارات مثل "لا تصمت. فإذا التزمت/التزمت، سيكون دورك." ومع تغلب المواطنين على الخوف الذي اعتراهم واحتشادهم، ارتدت الساحات السكنية حُللاً إحتفالية. ففي بعض المناطق، أُطلقت مبادرات محلية. وقال سلمان في هذا الصدد: "بدأ الناس يتذكرون ما نسوه وهو أنّهم كانوا يعيشون في المبني نفسه، والحَيّ والمدينة نفسهما." وأضاف: "لقد كان مثيراً للغاية بالنسبة إليهم أن يروا جيرانهم والناس البعيدين [من خلال وسائل الإعلام]". وليس من المستغرب أنه بعد الأسبوع الثاني ومع تعاظم سلطة الشعب، بدأت الأعمال الانتقامية. فقد حاول كبار أعضاء الائتلاف الحاكم أن يقوّضوا شرعية الحملة ونزاهة جميع المشاركين. وأتت التصريحات العلنية القائمة على الإزدراء والإهانات التي أطلقوها -التي كان بعضها حافلاً بالتلميحات الجنسية والالتامات بالخيانة- بنتائج عكسية وخيمة، إذ لم يعرب المواطنون عن استيائهم جزاء الإهانات التي تعرّضوا لها فحسب، بل تواصلت المقاومة المدنية دون أي رادع يقف في وجهها.¹⁰

واستغلّ الجيش الذي يعتبر نفسه حامي الدولة العلمانية التي تشكّلت في مرحلة ما بعد السلطنة العثمانية انتفاضة المواطنين للانسحاب من المجموعة الداعمة للحكومة، الأمر الذي لم يكن متوقّفاً. وبحسب أكاي، رأى الجنرالات وغيرهم من الذين انتقدوا الشريك الرئيسي في الائتلاف الحاكم - حزب الرفاه ذي الميول الإسلامية- فرصة سانحة لتقويض الحكومة. وفي 28 شباط/فبراير، أجبر مجلس الأمن القومي الحكومة الائتلافية على الاستقالة. وبقي رئيس الوزراء نجم الدين أربكان في منصبه إلى حين مصادقة البرلمان على الحكومة الجديدة بعد مرور ستة أشهر. وبالرغم من الاضطرابات السياسية التي عصفت بالبلاد، تواصلت حملة دقيقة ظلام من أجل الضوء الدائم. وأكد سلمان في هذا السياق: "حاولنا أن نشدّد على أن الحملة استهدفت شبكة الجريمة المنظّمة-الدولة، وليس الحكومة. وأراد الجيش الاستيلاء على الحركة تحقيقاً لمآربه الخاصة". وأضاف أنّ الحملة عقدت مؤتمراً صحفياً كي تنأى بنفسها عن التدخّل ونشرت إعلانات جاء فيها: "لن نسمح لكم (أيّ الجيش) بأن تسرقوا ضميرنا". في الواقع، أسفرت الخطوة التي أقدم عليها الجيش عن نتائج عكسية بالنسبة إلى الأهداف التي توخّت الحملة تحقيقها واقتضت حكومة عاملة وسعت إلى إحداث تغيير شامل في النظام الفاسد بغضّ النظر عمّن يتولّى مقاليد السلطة في أيّ وقت معيّن. وبالنظر إلى الأحداث الماضية، أسف المنظمون على عدم اتّخاذ موقف أكثر مباشرة. واعترف تيكاوي بذلك قائلاً¹¹: "لو كنّا قد عبّرنا عن معارضتنا لما حدث، لكان الأمر أفضل. فعلى الأقل، لم يكن باستطاعة الجنرالات أن ينظروا إلينا وجهاً لوجه وفي أعيننا ويقولوا بأنّ إنقلابهم حظي بدعم المواطنين".

وفي النصف الثاني من شباط/فبراير بلغ الحشد ذروته. فاستناداً إلى تقديرات المنظمين، شارك حوالي 30 مليون شخص (60 في المئة من السكّان) في الحشد من كافة أرجاء البلاد. وقوّزت المجموعة أن تُنهي الحملة في مرحلة الذروة عوضاً عن انتظار انحسارها وتلاشيها، ما يوكد بالتالي احساساً بالتصر. وبناءً على ذلك، ألغىّ المجموعة الحشد الذي كان مقرّراً في 9 آذار/مارس. لكن، في ظل استخدام أصحاب السلطة -بمن فيهم رئيس الوزراء أربكان- لتكتيكات الماطلة والتغرّات القانونية بغية عرقلة مسار التحقيقات، واصلت المجموعة ممارسة الضغوط خلال فترة طويلة من العام 1998 بطريقتين. فتمثّل النمط الأول من ممارسة الضغوط في الحشد الأصغر نطاقاً الذي نظّمته حملة دقيقة ظلام من أجل الضوء الدائم الذي ترافق مع استخدام الأشرطة البيضاء كرمز للمطالبة بدولة نظيفة واستخدام لعبة مضحكة عُرفت بألة ديمقراطية "أحمق سوسورلوك". وتحدّت الحملة القطبين السياسيين المتنافسين -العلمانيين (المدعومين من الجيش) والإسلاميين- واعتمدت رؤية ثلاثة جسّدها شعار "لا [للعيش] في ظلّ الشريعة ولا لهدير الدبابات: من أجل الديمقراطية فقط".¹² أمّا النمط الثاني من ممارسة الضغوط فتمثّل في سلسلة من الإجراءات غير العنيفة، بما فيها إرسال نسخ "مسروقة" من تحقيقات المحكمة العليا إلى جميع المشرّعين عبر البريد بصورة جماعية، وإطلاق حملة لجمع التوقيعات يصرّح المشترك فيها "أستقيل من كوني عبداً. والآن أنا مواطن!"، وعرض "تقرير مواطن سوسورلوك" على الجمهور، وعقد اجتماعات مائدة مستديرة لمبادرة الدستور المدني، وبذل المساعي في مجال كتابة الرسائل.

النتائج

¹⁰ لقي شخصٌ واحدٌ مصرعه بسبب أعمال العنف التي مارستها الشرطة. إذ كان جلال جانكرو البالغ من العمر خمسة وأربعين عاماً تمثّى وزوجته في إحدى الأمسيات. عندما وصل إلى ميدان الجمهورية حيث كانت تسير تظاهرة، سأل أحد ضباط الشرطة عمّا كان يحدث. وردّا على سؤاله، ضربه الشرطي على رأسه باستخدام جهاز اللاسلكي الثنائي الاتجاه الذي كان بحوزته، ودفعه إلى حافلة صغيرة ("أخطار أن تكون مواطناً"، صحيفة حرية اليومية، 17 كانون الثاني/يناير 1998، www.hurriyetdailynews.com).

¹¹ أكاي وماهوني، *نساء لإخفاء الفساد*، 14.

¹² ظافر يوروك، "دقيقة ظلام- عودة إلى الديمقراطية"، صحيفة حرية اليومية، 4 نيسان/أبريل 1997، www.hurriyetdailynews.com.

خلال مدّة زمنية قصيرة، حشدت مبادرة المواطنين من أجل الضوء الدائم أغلبية السكّان بالفعل، ممارسةً بذلك سلطة الشعب التي زعزعت الوضع القائم الفاسد. وأقرّ سلمان في هذا الإطار بأن الحملة "كانت انتفاضة مدنية". وقد كسرت الحملة طوق الحظر المفروض على مجابهة الشبكة الإجرامية التي تجسّدت في روابطها مع الدولة والفساد. ونجحت في محاكمة المشتبهين بارتباطهم بمحادثة سوسورلوك، بمن فيهم زعماء في المافيا، وعناصر من الشرطة، ومسؤولين عسكريين، وأصحاب أعمال تجارية. بدوره، واصل رئيس الوزراء التالي مسعود يلماز القضية، إذ فوّض لجنة تحقيق أصدرت تقريرًا أدرجت فيه أسماء ضحايا الشبكة الإجرامية. كما أُلّف البرلمان لجنة تحقيق كشفت النقاب عن أنشطة الشبكة الإجرامية. وتمّت محاكمة الأفراد الذين شكّلوا قَمّة جبل الجليد لهذا النظام الفاسد، وصدرت أحكام بحقهم. يُذكر أنّ هذه التدابير غير المسبوقة مجتمعةً بدأت تكشف عن هوية بعض الشخصيات التي انتمت إلى الشبكة الإجرامية وعلاقتها.

وفي العام 2001، أطلق وزير الداخلية سعد الدين طانطان سلسلة من التحقيقات بالتعاون مع هيئة التنظيم والرقابة المصرفية. وكشفت هذه التحقيقات عن عمليات اختلاس واسعة النطاق، ما أسفر عن اعتقال عدّة رجال أعمال معروفين. غير أنّ النصر الذي تحقّق كان غير كامل لأنّه لم تتمّ معاقبة شركائهم داخل البرلمان والحكومة. وكن، الناخبين غيروا صلاحيات البرلمان خلال العام التالي، الأمر الذي ربّما كان عقاباً للمؤسسة السياسية القائمة والجيش على السواء. وفي الانتخابات التي جرت في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2002، أفاد أكاي بأن 70 في المئة من المتّخبين كانوا يشغلون مناصب أساسًا، وتمّ إخراج قيادات الحرس القديم من السلطة تمامًا، وحقّق حزب العدالة والتنمية الإسلامي الديمقراطي الجديد فوزًا ساحقًا. ولا يزال محمد أغار - الذي كان قائدًا للشرطة ووزيرًا للدخالية - فالتًا من قبضة العدالة على الرغم من أن الحلقة تضيق عليه يوميًا بعد يوم. ولغاية العام 2007، كان أغار محميًا من المقاضاة بفضل الحصانة البرلمانية التي كان يتمتع بها، لكن وي أيلول/سبتمبر 2001 حُكِمَ عليه بالسجن لمدة خمسة أعوام "لتشكيله عصابة إجرامية مسلّحة ضمّت أطرافًا فاعلة من الدولة وأعضاء من المافيا".¹³ غير أنّه استأنف الحكم فاز، وما هو لا يزال حرًا طليقًا.

هذا ولم تنته مبادرة المواطنين رميًّا ومضى بعض المنظمين فُدمًا سالكين مسارات أخرى. فعلى سبيل المثال، أصبح سيليك المتحدث المشارك باسم حزب الخضر. وعند منعطفات حاسمة، وحّد المنظمون صفوفهم مع منظمات مدنية أخرى والجمهور في سبيل ممارسة سلطة الشعب. وفي أعقاب الزلزال المدمر الذي ضرب البلاد في العام 1999، تعاونوا مع رابطة المستوطنات البشرية من أجل بناء ائتلاف مدني وتنظيم المواطنين لإغاثة المنكوبين. وفي شباط/فبراير 2003، أُطلقت حملة أخرى لدقيقة ظلام من أجل الضوء الدائم اعتراضًا على تعاون تركيا مع الجيش الأميركي في ما يخصّ الحرب على العراق. وفي ضوء الدراسات الاستقصائية التي أظهرت أنّ 94 في المئة من السكّان معارضون للحرب، حوّل الحشد الجماهيري المعارضة إلى تحرك. وفي الأول من آذار/مارس من ذلك العام، صوّت النواب في البرلمان بأغلبية ضئيلة ضد تدير يقضي بالسماح للجيش الأميركي باستخدام المناطق الواقعة جنوبي تركيا كقاعدة لشنّ هجمات [على العراق] على الرغم من توقعات بإقرار التدير.¹⁴ ولم يُحجّ حشد حملة دقيقة ظلام من أجل الضوء الدائم من ذاكرة الشعب. فبعد مرور أربعة عشر عامًا، وفي الفترة الممتدة من 1 أيار/مايو ولغاية 12 حزيران/يونيو 2011 (يوم الانتخابات العامة)، رفع المواطنون الصوت مطالبين المرشّحين بإتخاذ إجراءات إزاء سلسلة من المسائل، من ضمنها الفساد في امتحانات دخول الجامعة، وخصخصة المياه، وتشبيد سدود لتوليد الطاقة الكهرومائية والمفاعلات النووية ومنشآت الطاقة العاملة على الفحم، بالإضافة إلى حقوق العمّال والصحفيين، واغتيال الصحفي الأرمي-التركي هرانت دينك.¹⁵

وأحدثت مبادرة المواطنين من أجل الضوء الدائم تغييرًا في العلاقة بين المواطنين وأصحاب السلطة في تركيا. "لقد تغيّر النظام. ففي الماضي لم يكن باستطاعة أحد مساءلة الدولة، والاستفسار حول ما تفعله الحكومة وما يفعله الوزراء، أمّا اليوم فقد أصبح الجنرالات خاضعين للمساءلة أمام الناس." هل انتهت مكائد ومؤامرات الشبكة الإجرامية والدولة العميقة تمامًا؟ لا، لم تنته بعد. فبالنسبة إلى سلمان وقادة مبادرة المواطنين الأصلية من أجل الضوء الدائم، لا يزال النضال من أجل المساءلة وتحقيق العدالة والديمقراطية جاريًا. لكن إذا ما نظرنا إلى الماضي "نرى أنّنا أحدثنا زلزالًا في تركيا بحيث أنّ الصخور لم تعد في نفس المكان"، وفق سلمان.

من الغضب العارم إلى التحرك: النساء يطلقن حركة مراقبة في مصر

¹³ التقرير العالمي 2012: تركيا، منظمة هيومن رايتس ووتش، كانون الثاني/يناير 2012، 3، www.hrw.org.

¹⁴ ديكستر فيلكنز، "تهديدات واستجابات: أنقرة- النواب الأتراك يرفضون قبول القوات الأميركية"، صحيفة نيويورك تايمز، 2 آذار/مارس 2003، www.nytimes.com.

¹⁵ "المحتجون الأتراك ينظمون "دقيقة ظلام" حول قضايا مختلفة"، صحيفة حرير اليومية، 1 أيار/مايو 2011، www.hurriyetdailynews.com.

لم تُحدث ثورة 25 يناير (كانون الثاني) الهامة التي اندلعت في مصر خلال العام 2011 ودعت إلى تحقيق الديمقراطية والعدالة في غضون أسابيع. فخلافاً للتصورات المخاطفة الواسعة الانتشار، بدأ في العام 2003 النضال غير العنيف ضد نظام حسني مبارك الدكتاتوري الذي دام لمدة ثلاثين عامًا تقريباً. وكانت الحركة المصرية من أجل التغيير (2003-2006) - التي تُعرف باسم كفاية - أول الحركات التي انطلقت، وتلتها حركات أخرى تحدت موجة القمع الوحشي التي مارسها النظام، وهذه الحركات هي: حركة شباب 6 أبريل (2008)، والحملة الشبابية "كلنا خالد سعيد" (2010)، وحملة البرادعي من أجل الإصلاح (2010).¹⁶ وفي خضم الاضطرابات التي عمّت البلاد، برزت قوة شعبية أخرى من أجل التغيير ألا وهي مجموعة "شايفنكم"، التي تجمع بين التلاعب اللفظي بكلمات "شايفنكم" أو "نراقبكم" وعنوان موقع المجموعة الإلكتروني.¹⁷

وفي 25 أيار/مايو 2005، اليوم الذي يُعرف بالأربعاء الأسود الفظيع، تعرّضت الصحفيات والمحتجّات للتحرش من جانب القوات غير الرسمية التابعة للنظام خلال الاحتجاجات على استفتاء تعديل الدستور المشبوه الذي كان سيجعل الترشح ضد الرئيس حسني مبارك صعباً من الناحية العملية. وبالرغم من مقاطع الفيديو للاعتداءات التي انتشرت على موقع يوتيوب ومواقع إلكترونية أخرى، نفت الحكومة مسؤوليتها. وعندما خصّصت قناة الجزيرة الإخبارية العالمية النصف الأول من شاشتها لبث مؤتمر صحفي عقده وزير الداخلية لنفي وقوع هذه الاعتداءات، وعرضت على النصف الثاني من الشاشة لقطات تصوّر هذه الحوادث بعينها، عجز الناس عن تصديق ما يروه وشعروا بالغضب العام. ففي المجتمع المصري، أصبح انتهاك (شرف) النساء مسألة ترتبط بشرف الضحايا واعتبر وصمة عار على جبين من لم يضع حداً للاعتداءات. وفيما نظمت رابطة الأمهات المصريات احتجاجات صامتة، قرّرت مجموعة صغيرة أخرى من النساء بأنه يتعيّن عليهن اتّخاذ المزيد من الإجراءات ومواصلة التحرك، وشملت هذه المجموعة مستشارة العلاقات العامة إنجي حداد، ومقدمة البرامج التلفزيونية الشهيرة في المنطقة بثية كامل، وأستاذة اللغة الإنجليزية الجامعية غادة شهنيدر. ومن خلال استغلال الرأي العام السائد المتمثل بأننا "غضضنا الطرف لمدة طويلة جداً إلى درجة أنه لا بدّ من أن تعتقد الحكومة أننا عميان"، أنشأت المجموعة حركة "شايفنكم" في آب/أغسطس 2005. وكان هدف إنشاء هذه الحركة -وفقاً لحداد- يكمن في بناء "حركة مراقبة شعبية".¹⁸ وأعلنت كامل في هذا الصدد¹⁹: "عندما تكون الانتخابات فاسدة، فإننا نراقبكم. وعندما تتلاعبون بالأصوات، فإننا نراقبكم. وعندما تعدّون السحناء، فإننا نراقبكم. هذا هو بيان مهمتنا".

خفض سقف المخاطر ورفع سقف الحضور

بدأت النساء بتوفير رقم هاتف يمكن لأيّ شخص الاتصال به أو إرسال رسائل نصيّة له، وبإطلاق موقع إلكتروني لمراقبة ورصد المخالفات التي ترتكبها الحكومة وتزويد المواطنين بمنصة لتسجيل الشكاوى. في هذا السياق، أدّى الموقع الإلكتروني عدّة وظائف. أولاً، شكّل طريقة الحشد المبدئية التي اعتمدها حركة "شايفنكم"، حيث سجّل حوالي 500 شخص أسماءهم للمشاركة في الحملة في غضون شهر واحد.²⁰ ثانياً، اعتُبر الموقع الإلكتروني الوسيلة التي كان بإمكان المواطنين من خلالها المشاركة في تكتيك ينطوي على مخاطر متدنية. فبدلاً من التجمّع في الشارع، الذي سيصطدم حتماً بأعمال القمع العنيف، استطاع الناس بشكل جماعي وآمن فضح انتهاكات النظام، والإفلات من العقاب، وارتكاب الأفعال المنافية للقانون. أخيراً، تمكّن الناس من خلال الموقع الإلكتروني التعبير عن مشاعرهم حيال ذلك، وهو ما شكّل تحدياً آخر من جملة التحديّات غير العنيفة في بلدٍ سَحَقَ المعارضة. وسرعان ما اكتشفت النساء أنّ الفساد كان إحدى المظالم الرئيسية التي عبّر عنها المواطنون الذين اتصلوا بهن. ووضع الإستراتيجيات بحيث يحدّ كلّ تحركٍ من حكم مبارك المرعب ويساهم

¹⁶ شريف منصور، "ما يُعدّ كافيًا ليس كافيًا: إنجازات كفاية وأوجه قصورها، الحركة المصرية من أجل التغيير"، [وردت] في [كتاب] الجهاد المدني: النضال غير العنيف، وإرساء الديمقراطية والحكومة في الشرق الأوسط، تحرير ماريا ستيفان (نيويورك: دار بالغريف ماكميلان للنشر، 2009)، 205-218؛ منصور، "من الفيسبوك إلى ستريتيوك"، حلقة دراسية شبكية، المركز الدولي للصراع غير العنيف، 17 شباط 2011، www.nonviolent-conflict.org.

¹⁷ يستند هذا القسم إلى مقابلات أُجرِيت مع إنجي حداد، إحدى مؤسسات [حركة] شايفنكم و[حركة] مصريين ضد الفساد، بتاريخ 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2009 (شخصية)، و 11 آب/أغسطس 2012 (عن طريق سكايب)، ويستند أيضاً إلى رسائل خطيّة لاحقة والمصادر التالية: شازكا بيرلي وأروى حسن، "المقاومة الشعبية ضد الفساد في تركيا ومصر"، [وردت] في [كتاب] الجهاد المدني: النضال غير العنيف، وإرساء الديمقراطية والحكومة في الشرق الأوسط، تحرير ماريا ستيفان (نيويورك: دار بالغريف ماكميلان للنشر، 2009)، 265-280؛ شريف القطشة، [حركة] شايفنكم www.shayfeen.com: إننا نراقبكم، فيلم من إنتاج Independent Television Service International، 2007، www.itvs.org؛ روبين رايت، أحلام وظلال: مستقبل الشرق الأوسط (نيويورك: دار بنغوين للنشر، 2008).

¹⁸ بيرلي وحسن، "المقاومة الشعبية"، 270؛ القطشة، www.shayfeen.com.

¹⁹ القطشة، www.shayfeen.com.

²⁰ رايت، أحلام وظلال.

في بناء شعور بالمسؤولية الجماعية عن التغيير. وشرحت كامل قائلة: "حالمًا يتخلّص [الناس] من الخوف الذي تملكهم لمُدّة طويلة جدًّا، لن يطرأ التغيير فجأة، بل خطوة بخطوة." وأضافت: "كانت الخطوة الأولى [التي تعيّن علينا أن نخطوها] أن نفتح أعيننا، ونرى أين نقف الآن وما هي وجهتنا التالية، ونرى ما تفعله حكومتنا لنا، ونفهم ما نفعله لبلدنا."

وكانت الخطوة التالية جريئة. فقد قررت الناشطات الجدد مراقبة الانتخابات الرئاسية التي جرت في أيلول/سبتمبر 2005 بالرغم من أن النظام رفض طلبات حضور مراقبين دوليين للإشراف على الانتخابات. ونشرن حملة إعلانية في صحيفة *المصري اليوم* المستقلة جاء فيها: "هذه انتخاباتكم. لديكم عيون، ويمكنكم أن تروا".²¹ وقمن بتسجيل ما يفوق عشرين نوعًا من المخالفات على الموقع الإلكتروني لحركة شايفنكم، وشجّعن الشعب على التبليغ عن الانتهاكات من خلال الرسائل النصّية، والمكالمات الهاتفية، وشبكة الإنترنت. وقد كان الردّ ضخمًا. فبحلول اليوم الثاني من الانتخابات، ابتكرن نظام تعقّب للتعامل مع الحركة والكمّ الهائل للمعلومات. وفي غضون ثلاثة أيام، تلقّين 28 ألف مكالمة.²² وحتى قبل انتهاء الانتخابات، زعمت القناة التلفزيونية الخاضعة لسيطرة الحكومة بأنهن كن ينشرن الشائعات، واتصل مسؤول من وزارة الداخلية للاشتكاء. وفي لاحق، أصدرت حركة شايفنكم - من دون أن يقف في وجهها أيّ رادع- النتائج التي توصلت إليها، ووجهت نقدًا للحكومة. فما كان إلا أن غمر الحركة سيلًا من وسائل الإعلام المحلية، والإقليمية، والدولية.²³ وكان هذا أول الانتصارات التي أحرزتها. وقد اضطلع كل مواطن أرسل معلومات بدور في الكشف عن الممارسات الانتخابية الاحتياالية أمام العالم أجمع. حتى أن وزارة الخارجية الأميركية استخدمت المعلومات في تقرير حقوق الإنسان السنوي للعام 2005.²⁴

الأنظار شاخصه نحو الانتخابات البرلمانية:

وجهت المجموعة أنظارها بعدئذ نحو الانتخابات البرلمانية المزمع إجراؤها في كانون الأول/ديسمبر 2005. وفي غضون أشهر قليلة، نفّذت النساء حملة منظّمة إلى حدّ كبير لحشد المواطنين من أجل مراقبة عملية التصويت والكشف عن الأفعال غير المشروعة بصورة نشطة. ومرةً أخرى، عمدت حركة "شايفنكم" إلى تطوير تكتيكات للتحرّك الجماهيري تتميّز بكونها خلاقة وقليلة المخاطر من أجل رفع مستوى الوعي، وتسجيل حضور بارز، وحشد الدعم. فوّرعت الحركة حوالي 100 ألف كوب شاي يحمل شعارها، حيث كان من شأن ذلك أن يدخل الحملة إلى البيوت والمقاهي في كافة أرجاء البلاد. كما طبعت المجموعة أكثر من 250 ألف كيس بلاستيكي حمل شعار "إننا نراكم، و الانتخابات سنراقبكم". واستخدمت هذه الأكياس وأعيد استخدامها كثيرًا إلى درجة أن وزير التجارة أطلق على حاملها اسم "ناشط المتاجر".²⁵

وقبل الانتخابات، نفّذت حركة شايفنكم خطة مراقبة دقيقة للغاية. فقد جهّزت السيارات بمعدّات تصوير رقمي، وأجهزة حاسوب محمول، والنظام العالمي لاتصالات الهاتف المحمول، وقامت بتدريب الأعضاء والمتطوعين على استخدامها.²⁶ واستلم كلّ مراقب من بين معي مراقب رزمة تحتوي على شارات، وتعليمات، وقائمة انتهاكات مرجعية. وانتشر المراقبون في كافّة المحافظات المصرية، حيث التقوا بمنسقي الحملة المحليين. وكُلّفوا بمهمة تصوير مراحل عملية التصويت الثلاثة، وتوثيق أعمال التزوير بواسطة الفيديو، ونشر الصور من خلال تحميلها على المواقع الإلكترونية على الفور ومشاركتها مع وسائل الإعلام، وحتى عرض لقطات الفيديو على جدران المباني في الساحات العامة. وتمّ التعاون مع حركة كفاية الأنفة الذكر، التي ورّعت أقرابًا مدمجة لتسجيلات الفيديو. وشابت عملية التصويت مخالفات جزاء وحشية الشرطة، والعنف، وسقوط أحد عشر قتيل. وسجّلت حركة شايفنكم ما يزيد عن 4200 تقرير تحدثت عن حصول انتهاكات، حيث تعلّقت 80 في المئة منها بالفساد، وكانت النساء مصدر سلطة الشعب على مستوى القواعد الشعبية.²⁷

²¹ بيرلي وحسن، "المقاومة الشعبية"، 270.

²² المرجع نفسه.

²³ رايت، *أحلام وظلال*.

²⁴ المرجع نفسه.

²⁵ بيرلي وحسن، "المقاومة الشعبية"، 271.

²⁶ الهواتف المحمولة هي عبارة عن أجهزة هواتف نقالة تستخدم النظام العالمي للاتصالات المتنقلة.

²⁷ الموقع الإلكتروني [لحركة] شايفنكم، <http://www.shayfeencom.org/pageView.aspx?pageid=4> (تمّ الولوج إليه بتاريخ 28 كانون الثاني/يناير 2013)؛

بيرلي وحسن، "المقاومة الشعبية".

"بجيا العدل!"

وفي ربيع العام 2006، أرسل القادة - دون أن يثنى عليهم أي رادع أو عائق - النتائج التي توصلوا إليها إلى لجنة الانتخابات العليا التي رفضت إجراء تحقيق، كما أرسلوها إلى وزارتي الداخلية والعدل ووسائل الإعلام.²⁸ وكان الاحتيال القضائي من ضمن الانتهاكات التي تم تسجيلها والإبلاغ عنها. فقد حدّد التقرير الذي أعدته الحركة ثمانية عشر قاضيًا يُزعم تورّطهم في أنشطة مماثلة، بما فيها حالة شهدتها حداد التي أفادت: "رأيت قاضيًا يقوم بتغيير النتائج. فتوجّهت نحوه وقلت له: 'إنّ ما تفعله خطأ'". فردّ بالقول: 'أخرجني أو سألقيك في السجن!'.²⁹ واجتمع القادة بالقاضيّين الزبهيّين هشام بسطويسي ومحمود مكّي، اللذين ناقشا النتائج مع رابطتهما المهنية، أينادي القضاة الذي يُعرف أيضًا بنقابة المحامين. ونظر القاضيّان في الحالات الثمانية عشرة، وأكّدوا على وقوع احتمال قضائي. وليس من المستغرب أنّ النظام شنّ هجومًا مضادًا، وأجرى تحقيقات بحق القاضيّين. غير أنّ حملة الترهيب أتت بنتائج عكسية، إذ أطلقت حركة شايفنكم، وكفاية، والناشطين الشباب في مجال حقوق الإنسان ومناصرة الديمقراطية تحركات في الشارع، بدءًا بتنظيم مسيرات وتجمّعات وصولًا إلى إقامة مدينة من الخيم خارج نادي القضاة. ويُعتبر التكتيك الأخير مهمًّا لأنّه أنبأ ومهد لاحتلال ميدان التحرير بعد ستّة أعوام تقريبًا، وبحلول أواخر نيسان/أبريل، نظّم خمسون قاضيًا نزيهاً اعتصامًا دام لمدة ثلاثة أيام في نادي القضاة وقد شجّع موقف إخوانهم المواطنين على القيام بهذه الخطوة. هذا وقد تعرّضوا للهجوم يوميًا، ما أسفر عن نقل القاضي محمود حمزة إلى المستشفى.

وانبثقت الحملة من أجل استقلال القضاء والمطالبة بسنّ قانون جديد يضمن هذه الحرية الأساسية عن هذه التحركات. وتواصلت الاحتجاجات في الشوارع بالرغم من إجراءات القمع العنيفة. وفي 25 أيار/مايو، يوم ذكرى الأربعماء الأسود، نُظّمت تحركات غير عنيفة في مصر وفي مختلف أنحاء العالم. وإلى جانب حركة شايفنكم، التفت مجموعات الشباب والعمّال، وحركة كفاية، وحزب الغد وجماعة الإخوان المسلمين حول القضاة. وفي القاهرة، هتف المتظاهرون: "نشجّعوا يا قضاة خلّصونا من الطعنة" و"بجيا العدل"، فيما نظّم ثلاثمائة قاضي احتجاجًا صامتًا، وشارك أعضاء حركة شايفنكم في هذه التحركات، حيث اشتبكوا مع قوات الأمن أقحموا أنفسهم بين الجانبين للحؤول دون وقوع أي أعمال عنف. واستذكرت كامل أنّها أخبرتهم "عندما تقتربوا من هؤلاء الأولاد والشباب، كونوا لطيفين معهم. إنهم مصريون مثلكم. لا تنسوا بأننا شعب واحد". وأظهرت التقارير الإخبارية التي بُثّت في مختلف أنحاء العالم كامل وهي تمدّ يدها لتقدّم ملصقًا لأحد عناصر شرطة مكافحة الشغب. وفي أيار/مايو من ذلك العام، تمت تبرئة القاضي مكّي من التهم التي وُجّهت إليه. لكن، تمّ "لوم" القاضي بسطويسي وحُزِم من الترقية.³⁰

كسب الدعم: حركة مصريين ضد الفساد

وضعت الناشطات إستراتيجيات خطوتهنّ التالية. ففي أيلول/سبتمبر 2006، تمّ تأسيس حركة جديدة لمؤازرة حركة شايفنكم. وعمدت حركة مصريين ضد الفساد، التي حافظ موقعها الإلكتروني على مظهر أكثر جرأة، إلى توسيع نطاق النضال من خلال استحداث منصة اجتماعية شاملة صُمّمت لاستمالة أنصار النظام وفئات واسعة من الشعب. وبشكل عام، قامت حركة شايفنكم بتفعيل دينامية التعطيل التي تميّزت بها سلطة الشعب، فيما ركّزت حركة مصريين ضد الفساد على تغيير الولاءات واستمالة الناس إلى صفّها. وبالفعل، أفادت الحركتان أنّ أعضاء من حزب الوطني الديمقراطي الذي ينتمي إليه حسني مبارك أرادوا الانضمام إليهما. وأعدت حركة مصريين ضد الفساد صياغة خطاب النضال مركّزة على الأمور اليومية التي لاقت صدى واسعًا لدى المواطنين ووذالك من خلال عرض الصلات بين الكسب غير المشروع والمآسي الناجمة عن الكوارث، على غرار: حوادث القطارات، والأغذية الملوّثة، وانحيار المباني. وطوّرت الحركة إستراتيجيات الاتصالات التي استهدفت الشعب ومصادر الدعم المختلفة للوضع الراهن الفاسد، مثل بعض الكيانات والهيئات الحكومية، والنُخب السياسية والسياساتية، ووسائل الإعلام. وكانت الرسائل الأساسية كما يلي:

- الفساد مشكلة مجتمعية ينبغي التصدي لها من القاعدة إلى القمة وكذلك من القمة إلى القاعدة.
- كلّ شخص يقع ضحية الفساد يوميًا وبشقي الوسائل.

²⁸ القلطشة، شايفنكم shayfeen.com.

²⁹ المرجع نفسه.

³⁰ كريستين سبولر، "محكمة مصر ترفض الاستئناف"، صحيفة شيكاغو تريبيون، 19 أيار/مايو 2006، <http://articles.chicagotribune.com>.

- قرار مطالبة الناس بحقوقهم يعود لهم.
- باب الانضمام للمجموعة مفتوح أمام أي مواطن تمه مصر ويحبها، ويعتقد بأن لديه/لديها الحق في العدالة، والمساواة، والحياة الحالية من الفساد.

أطلقت الحركة موقعًا إلكترونيًا تعليميًا مبتكرًا صُمم لاستهداف الشباب على وجه الخصوص، بالإضافة إلى حملة تثقيف مدني عُرفت باسم "أكسب حقك". وشكّلت التحركات الجماهيرية المبتكرة إحدى السمات التي تميّزت بها المبادرة المدنية. وباع الأعضاء الآلاف من الشارات الجديدة، من خلال التفاعلات الفردية في الغالب. ومنح هذا التكتيك إحساسًا بالهوية الاجتماعية والانتماء إلى الحركة، واستُخدمت العائدات المتأتية من بيع الشارات لتمويل الأنشطة. وبالقدر نفسه من الأهمية، انضمّ المواطنون الذين اشتروا الدبوس وارتدوه إلى آلاف المواطنين الآخرين المشاركين في تحرك ذي مخاطر متدنية ونابع عن المعارضة يشبه استخدام حركة "فيث بيلر" ورقة الروبية الصفرية القيمة في الهند (انظر الفصل 7). وفسترت حداد ذلك قائلةً: "من الواضح أنّ الشارة لن تعالج الفساد. لكن من خلال شراء الدبوس وارتدائه والمبادرات التي تعقب ذلك، فإنك تمنح الشخص الآخر فرصة خوض وإثارة نقاش. إنّ هذا الحوار هو ما نحاول تحقيقه".³¹ وقبل نهاية العام، شرع الناشطون في تنظيم مسابقة شعبية لمكافحة الفساد كانت ستقام في 9 كانون الأول/ديسمبر، الذي يصادف اليوم الدولي لمكافحة الفساد. حيث يستطيع الناس التصويت لأبطال مكافحة الفساد عن طريق خدمة الرسائل القصيرة أو على الموقع الإلكتروني الخاص بالحركة. ولم يساهم هذا التكتيك في تعزيز النزاهة فحسب، بل أسبغ الشرف من خلال التحركات الجماعية لآلاف الإخوة المصريين التي شاهدها الملايين على القنوات الفضائية العربية.

مجاهمة القمع من خلال الاستعانة بالأدوات القانونية

بحلول العام 2007، ازداد شعور عناصر النظام بالانزعاج في ظل اكتساب حركتي شايفنكم ومصريين ضد الفساد للزخم. وخلال شهر آذار/مارس من العام المذكور، فتشت قوات الأمن شركة العلاقات العامة الخاصة بحداد تفتيشًا دقيقًا. وأُتممت حركة شايفنكم بالتحريض، ومُراسلة كيان أجنبي، وامتلاك وثائق تنتقد سياسة الحكومة (كانت إحداها مجموعة أدوات منظّمة الشفافية الدولية)، كما أُتممت بإشاعة معلومات سلبية بشأن مصر. وقاضت الحركة الحكومة ورحبت الدعوى من خلال إثبات أنّ أنشطتها كانت قانونية نظرًا إلى أنّ مصر موقعة على اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد. ونتيجةً لذلك، أُجبرت الحكومة على نشر الاتفاقية في نشرة الوقائع الرسمية المصرية، وهي خطوة ضرورية كي تصبح الاتفاقية ملزمة في المحاكم.

إرث مكافحة الفساد

في العام 2008، تفكّكت حركة شايفنكم، وقادت حركة مصريين ضد الفساد دفّة النضال بالكامل. وحدثت نقطة التحوّل التالية خلال الانتخابات البرلمانية التي جرت خلال تشرين الثاني/نوفمبر 2010 وكانت موضع انتقاد دولي.³² وأكّدت حداد في هذا الصدد أنّ "ما شهدناه يمثل مهزلة، إذ لم يكن البرلمان قانونيًا". وانضمت حركة مكافحة الفساد إلى حركة شباب 6 أبريل وحملة كلنا خالد سعيد، وجناح الشباب في حزب الغدّ إلى جانب الناشطين في مجاليّ العمل والديمقراطية من أجل حشد الناس للمشاركة عصيان غير عنيف ضد النظام الديكتاتوري. وفيما انتفض الناس ضد النظام، بذلت حداد وبعض زملائها جهودًا لتجميد المكاسب غير المشروعة التي راكمتها عائلة مبارك وأعوانها. وفي العام 2013، انطلقوا في رحلة النضال الجديد من أجل استعادة أصول البلاد المسروقة.

وأعلنت حداد مؤخرًا عن تطور استثنائي آخر. ففي العام 2011، وخلال الأيام الأولى من ثورة 25 يناير، عادت حركة شايفنكم على ما يبدو إلى الواجهة من جديد، إذ اكتشفت حداد أنّ مجموعة من الناشطين الشباب كانت قد اعتمدت الاسم وحدثت الشعار، وأعادت إحياء الحركة رسميًا في آذار/مارس 2011. وتواصل الشباب مع كامل والتمسوا مساعدتها في مراقبة أولى الانتخابات البرلمانية في مرحلة ما بعد مبارك التي جرت خلال تشرين الثاني/نوفمبر من ذلك العام. وفي العام 2012، عادت المجموعة الشبابية وطلبت العمل مع النساء في قضايا الفساد. وباتت النساء الآن أعضاء في مجلس

³¹ بييري وحسن، "المقاومة الشعبية"، 273.

³² "مهزلة الانتخابات البرلمانية المصرية: البرادعي"، أخبار هيئة الإذاعة البريطانية، 8 كانون الأول/ديسمبر 2010، www.bbc.co.uk.

أمناء المجموعة المؤلفة من خمسة عشر عضواً، تسعة منهم ينتمون إلى فئة الشباب فيما الستة الآخرون هم أعضاء أكبر سناً . وأنشأ اليافعون -الذين ينتمي عدد كبير منهم لحملة كلنا خالد سعيد- فروغاً في كل محافظة من المحافظات السبعة والعشرين في مصر. وتتسم حركة شايفنكم الجديدة، على غرار سابقتها، بأيدئولوجيتها المحايدة. وتريد الحركة ترسيخ قيم مكافحة الفساد في نفوس أقرانها، وتمكينهم من خلال المبادرات التعليمية مثل ورش العمل لاستخدام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الفساد، كما ترغب في تنشيط الشعب من خلال استحداث مركز اتصال مجاني للإبلاغ عن حالات الفساد على سبيل المثال، وتعطيل الكسب غير المشروع وإساءة استعمال السلطة من خلال المراقبة. وبحسب حداد، فاق عدد أعضاء حركة شايفنكم الجديدة بحلول آب/أغسطس 2012 عتبة 150 ألف عضو. وعلقت حداد على ذلك بالقول: "باتت [الحركة] الآن أكبر من أي حزب سياسي باستثناء الإخوان المسلمين". وبالنظر إلى الأحداث الماضية، رأت حداد أن الشباب يتمتعون بطاقة كامنة. فقد ساعدنا والحركات السابقة الأخرى -مثل كفاية- على زراعة وترسيخ هذا الوعي في نفوسهم كي ينتفضوا ويطلبوا بحقوقهم."

وفي فترة قصيرة لا تزيد عن بضعة أعوام ، أسفر إستياء وشجاعة عدد قليل من النساء عن إطلاق مبادراتٍ متميزتين أخرجتنا الفساد من ظلمات النسيان وجعلتنا من مسائل المجال العام، ووجهها الشعور بالغضب والسخط الذي اعترى الناس إلى مقاومة مدنية، وأطلقا شرارة الثورة من أجل استقلال القضاء، ومارسا الضغوط على السلطات، واستخدما شبكة الإنترنت ووسائل التواصل الاجتماعي الناشئة من أجل التواصل، والتثقيف، والحشد، وتعطيل الممارسات الفاسدة بشكل مباشر. ولم تُضعف المبادراتان حكم النظام المرعب فحسب، بل قلبتا علاقة القوة رأساً على عقب. وبعدما راقبت الدولة عامّة على مدار خمسة وعشرين عامًا، استخدم المواطنون التكتيكات غير العنيفة لمراقبة النظام.

عمليات التدقيق الاجتماعي تمارس ضغوطاً على أصحاب السلطة: كينيا

إنّ منظمة مسلمون من أجل حقوق الإنسان (موهوري) هي إحدى منظمات المجتمع المدني التي يقع مقرّها في مومباسا، كينيا، وتعمل مع المجتمعات المهمّشة في المقاطعة الساحلية على مستوى القواعد الشعبية، وتدعو إلى الدفاع عن حقوق الإنسان، وسيادة القانون، والمساءلة على الصعيد الوطني. وتمثّل رؤيتها في إرساء أسس "مجتمع عادل يقوم على حقوق الإنسان والحكم الرشيد".³³ أما هدفها فيكمن في تعزيز الحكم الرشيد الذي يحترم حقوق الإنسان وسيادة القانون.³⁴ وفي العام 2005، بدأ المواطنون [في كينيا] بتقديم الشكاوى إلى موهوري على غرار التجربة التي خاضتها المؤسسة الوطنية من أجل الديمقراطية وحقوق الإنسان في أوغندا. وفي هذه الحالة، أخبر المواطنون المنظمة بأنه على الرغم من المبالغ التي صُرفت لغرض التنمية في مجتمعاتهم، لم تتمّ استشارتهم ولم يروا أيّ تغييرات أو يحصلوا على أيّ فوائد. وتذكّر المدير التنفيذي الشاب حسين خالد هذا الوضع قائلاً: "كنا نركّز على حقوق الإنسان، وبدأ الناس يتساءلون لماذا نحن فقراء جداً؟".³⁵ وأدركت المنظمة -من خلال الإصغاء إلى الذين عملت معهم- أنّ النضال من أجل حقوق الإنسان ارتبط بالتصدّي للفساد، وأنّ الكسب غير المشروع كان يقع في صلب هذه المسألة وأضاف خالد في هذا الصّدّد قائلاً أنّه "من أجل خفض مستويات الفقر، اضطرنا إلى البدء بمكافحة الفساد وزيادة المساءلة والشفافية".

وتماثلاً مثل منظمة "إنتيغري ووتش أفغانستان" (انظر الفصل 8)، لم تكن منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان قد وضعت في البداية أيّ برنامج أو تمّعت بأيّ تمويل بغية توسيع أنشطتها، فاضطرت إلى الارتجال. غير أنّها التزمت بمتابعة الشكاوى التي تلقّتها لأنها " (أي الشكاوى) كانت مهمّة جداً بالنسبة إلى الناس" حسبما قال خالد. وارتبطت معظم المظالم [التي عبّر عنها الناس] بالصناديق الإنمائية للدوائر الانتخابية، وهي عبارة عن مخصّصات سنوية تناهز قيمتها المليون دولار أميركي وتمنح لكلّ عضو في البرلمان لصالح المنطقة التي يمثّلها أوتمثّلها تحت شعار تنفيذ مشاريع الأشغال العامّة اللازمة والنهوض بمستوى حياة السكّان. وكان الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية نتيجة فكرة نبيلة وعصرية ظهرت في عالم التنمية، ألا وهي تفويض السلطة وتزويد المجتمعات

³³ "معلومات أساسية عن منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان"، الموقع الإلكتروني لمنظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان، <http://www.muhuri.org/index.php>

(تمّ الدخول إليه بتاريخ الأول من شباط/فبراير 2013).

³⁴ المرجع نفسه.

³⁵ يستند هذا الجزء إلى مقابلة أجريت مع حسين خالد، المدير التنفيذي لمنظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان (موهوري)، في 12 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، وكذلك إلى المصادر التالية: فيفك رمكومار وسوميا كدامبي، "نريد مالنا: جلسة استماع عامة للموازنة في كينيا"، شركة الموازنة الدولية، بلا تاريخ، www.internationalbudget.org؛ دماي بايكر، المال مالنا: أين ذهب؟ فيلم وثائقي لشركة الموازنة الدولية، www.youtube.com.

بالموارد اللازمة لتنفيذ خططها الإنمائية. لكن، في ظل غياب الإشراف المستقل المجدي والفساد المستشري، غالبًا ما تتمثل النتيجة النهائية في سوء الإدارة والكسب غير المشروع، حتى ولو بدا أنّ البرنامج قد أُعدّ لإفصاح المجال أمام المشاركة المحلية في اختيار مشاريع التنمية وإدارة الأموال.³⁶

أصول التدقيق الاجتماعي

حاولت الأطراف الفاعلة في المجتمع المدني في بادئ الأمر معرفة المزيد من المعلومات بشأن المشاريع المدعومة من الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية في المقاطعة الساحلية آخذةً بذلك زمام المبادرة من المواطنين. وبالرغم من أنّ المرشّعين في كينيا يدرجون المشاريع التي يدعمها الصندوق على موقع إلكتروني، فإنّ المعلومات المتوفرة عامة ومحدودة.³⁷ وقد بعثت منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان برسائل لمكاتب الصندوق ومسؤوليه وتواصلت معهم لأكثر من عام، لكن من دون جدوى. مع ذلك، رفضت المنظمة القبول بالرفض، وتعرّضت أعضاؤها حتى للضرب على أيدي مهاجمين، على حدّ قول خالد. وفي الوقت نفسه، بدأت المنظمة بعقد منتديات مجتمعية تناول الصندوق من أجل تثقيف الناس حول طريقة عمله، وجمع مدخلاتهم بشأن الاحتياجات المحلية، وكذلك المعلومات المتعلقة بالمشاريع مثل تحديد ما إذا كانت المشاريع قد أُجرت، وجودة المواد المستخدمة وما إلى ذلك. وبنفس القدر من الأهمية، صمّمت هذه المنتديات للتغلب على العقبات النفسية التي تعترض سبيل الإجراءات. واستذكر خالد قائلاً إنّ "كانت شعور عامّ بالامبالاة. فقد كان الناس يائسين، وبلغ الفساد والإفلات من العقاب ذروتها، وكانت مستويات الفقر آخذةً بالازدياد".

وكانت الفرصة الأولى لمنظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان في دائرة مايفتا الانتخابية، حيث اكتشفت المنظمة بأنه تمّ في تقرير رسمي إدراج بئر بناها بالفعل أحد الأثرياء كمشروع مدعوم من الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية. وتمّ وجدت بئرًا أخرى مدرجة على القائمة تمّ بناؤها بفضل دعم القطاع الخاصّ. كما أخبر السكّان المحليون المنظمة بأنّ عضو البرلمان في هذه الدائرة استحوذ على عشر أجهزة كمبيوتر كانت مخصّصة لمدارس المنطقة. ولقد حسّد المثال الأخير مدى تفتّش الكسب غير المشروع وسوء الإدارة، إذ إنّ الأطفال لم يستلموا أجهزة الكمبيوتر، وفي جميع الأحوال [حتى لو كانوا قد استلموها]، فإنّها ستكون عديمة الفائدة نظرًا إلى افتقار غالبية المدارس للكهرباء. وقال خالد في هذا السياق: "لقد دفعنا ذلك إلى التفكير في السؤال التالي: كم يبلغ عدد المشاريع الأخرى التي كانت تشهد أمرًا مماثلاً؟ أدركنا عندئذٍ أنّ العدد قد يكون هائلًا". وكشفت المنظمة عن المعلومات [التي حصلت عليها في هذا الشأن]، وأرسلت رسالة إلى عضو البرلمان دعته فيها إلى المشاركة في المنتدى مجتمعي. ومن خلال هذه الأنشطة التمهيدية، رُسمت معالم عمليات التدقيق الاجتماعي. وفي العام 2007، أي بعد مرور عامين على إجراء اتصالات والالتقاء بأصحاب السلطة، حققت منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان تقدّمًا كبيرًا، إذ أُنعت منظمة المجتمع المدني عضو البرلمان عن منطقة تشانغاموي بالكشف عن سجلات الصندوق الإنمائي لدائرته الانتخابية، بحجة أنّه سيكون بذلك المرشّح الأول في البلاد الذي يتحلّى بالشفافية، ما من شأنه أن يحسّن صورته العامة في هذه المرحلة المهمّة نظرًا إلى إجراء الانتخابات في العام المذكور. ولم تستلم المنظمة سوى مجموعة جزئية من السجلات شملت أربعة عشر مشروعًا اعتبرتها لجنة الصندوق الإنمائي لدائرة تشانغاموي الانتخابية أنّها الأفضل. لكن، تبيّن بأن هذه السجلات كانت أكثر من كافية للانطلاق. وتبع ذلك بعد وقت قصير إجراء تدقيق اجتماعي تجريبي.

الأطراف الفاعلة الدولية: الدعم البناء

خلال العام نفسه، أجرت منطمتان غير حكوميتين دوليتان، وهما برنامج مبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا وشراكة الموازنة الدولية التي تُعتبر أحد شركائهما، اتصالات مع الأطراف الفاعلة المدنية الشبابية. وبفضل منحة من هذه المبادرة التي حصلت عليها في آب/أغسطس 2007، قامت منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان بتنظيم دورة تدريب مكثّفة وطنية استمرّت لمدة أسبوع بشأن الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية وضمت ستين مشاركًا من خمس عشرة منظمة من منظمات المجتمع المدني من سائر أنحاء كينيا. واستقدمت شراكة الموازنة الدولية فريق تدريب ضمّ أعضاء مخضرمين من حركة الحقّ في الحصول على المعلومات الاجتماعية الهندية، كانوا منتسبين أيضًا لمنظمة ماسدور كيسان شاكتي سانغتان (اتحاد تمكين الفلاحين والعمّال)، وهي الكيان المدني الذي حفّز هذا النضال غير العنيف البارز واستخدم الرقابة المجتمعية بشكل فعّال ضمن ترسانة التكتيكات المتوفرة لديه.³⁸ وكان لورشة العمل هذه هدف ثلاثي. أوّلًا، سعى المنظّمون إلى بناء المعرفة الفنية المتعلقة بعملية الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية، وموازناته، وجمع البيانات، وتحليل وتجميع المعلومات السهلة

³⁶ مكومار وكدامبي، "نريد مالنا: جلسة استماع عامة للموازنة في كينيا".

³⁷ "عمليات التدقيق الاجتماعي في كينيا: الشفافية والمساءلة المرتبطتان بالموازنة، تجربة إنجاز لشراكة الموازنة الدولية، 2008، <http://internationalbudget.org>.

³⁸ من أجل الاطلاع على دراسة حالة ممتازة حول حركة الحقّ في الحصول على المعلومات الهندية، انظر سوميا كدامبي، الحقّ في المعرفة، الحقّ في العيش: بناء حملة للحقّ في الحصول على المعلومات والمساءلة (مينيابوليس: مركز ضحايا التعذيب، 2008).

الاستخدام، وزيارات المواقع. ثانيًا، أرادوا تيسير التعلّم بين الأقران. أخيرًا، سعوا جاهدين - من خلال الخبرة العملية التي اكتسبوها - إلى تمكين القادة والناشطين المدنيين الكينيين من أجل تطوير خطط عملهم. وخلال ذلك الأسبوع، أجرى المشاركون أول تدقيق اجتماعي مستخدمين التقارير الأربعة عشر الخاصة بال صندوق الإنمائي لدائرة تشانغاموي الانتخابية. كما عملت مبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا مع شراكة الموازنة الدولية لإعداد دليل تربوي حول الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية وعملية التدقيق الاجتماعي.³⁹

التدقيق الاجتماعي لمنظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان المؤلّف من ست خطوات:

انطلاقًا من هذا التعاون الابتكاري، صقلت منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان أسلوبًا محددًا غير عنيف ليتمّ اعتماده في التدقيق الاجتماعي المؤلّف من ست خطوات:⁴⁰

1. جمع المعلومات: تُجمع السجلات من المكتب المحلي للصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية. ويتمّ إرسال ممثلين مدرّبين عن منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان [إلى المكتب] لأنّه من الصعب جدًّا بالنسبة إلى المواطنين العاديين التواصل مع المسؤولين والحصول على المعلومات المحفوظة تحت الحراسة المشدّدة.
2. تدريب السكّان المحليين: يتمّ تدريب الرجال والنساء لكي يصبحوا ناشطين في المجتمع المحلي، حيث يتعلّمون كيفية فكّ رموز الوثائق والموازنات، ورصد النفقات، وإجراء تفتيش مادي للأشغال العامة.
3. تفتيش الإخوة المواطنين وحشدهم: يتمّ تفتيش الإخوة المواطنين حول الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية وحقوقهم في الحصول على المعلومات ومساءلة أصحاب السلطة. وبالتزامن مع الخطوة الثانية، يلفت الناشطون في المجتمع المحلي ومنظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان الانتباه، ويشركون الناس على نحو مباشر، ويشجعونهم على حضور "جلسة استماع عامة" من خلال اعتماد تكتيكات غير عنيفة مثل العروض المسرحية في الشوارع، والمواكب التي يُعزف على الأبواق وتُقرع الطبول، ولإذاعة محلية، وتوزيع المتطوعين للمنشورات الإعلامية. ويتمّ تقاسم المعلومات بشأن إساءة استخدام الصندوق والكسب غير المشروع، وجمع ردود فعل الناس ومدخلاتهم.
4. تفتيش موقع مشروع الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية: يجري المواطنون الناشطون توثيقًا منهجيًا ودقيقًا، ويقارنون بين السجلات والواقع على الأرض. كما يستعينون بالزيارات إلى المواقع كي يتحدثوا مع السكّان من أجل تبادل السجلات المتعلقة بالمشروع المدعوم من الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية، وتوليد الاهتمام في التدقيق الاجتماعي، وتشجيعهم على حضور جلسة الاستماع العامة، وجمع معلومات إضافية حول الفساد وإساءة الاستخدام. فعلى سبيل المثال، كشف تفتيش لمركز سوق تمّ بناؤه بفضل الأموال التي قدّمها هذا الصندوق أنّه جرى استخدام ألواح تسقيف ذات نوعية متدنية بالمقارنة مع ما تمّ تدوينه في وثائق الصندوق. علاوةً على ذلك، علّم الناشطون من خلال الحديث مع السكّان في المنطقة بأنّه أُعيد استخدام مواد من مركز السوق القديم في المبنى الجديد على الرغم من شراء مواد جديدة بالكامل، حسبما ورد في السجلات.⁴¹
5. عقد جلسة الاستماع العامة: يُدعى المسؤولون المحليون للصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية، وأعضاء لجنة الصندوق، وعضو البرلمان، ومدراء المنطقة، ووسائل الإعلام إلى حضور الجلسة. ويقود فريق المسرح التابع لمنظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان موكبًا يسير في شوارع وأحياء المجتمع، حيث يحمل المشاركون في الموكب الشعارات، ويرددون الهتافات، وترافقهم فرقة شبابية. ويجمع الفريق البالغين والأطفال الذين يرقصون ويغنون أثناء سيره. ويهتف المشاركون: "ماذا نريد؟ نريد أن نسترّد أموالنا!". ويفتتح ممثلون مختلفون عن المنظمة المنتدى من خلال الإشارة إلى أنّ السكّان المحليين أجزوا التدقيق، وأنّ الجميع يتقاسم مسؤولية ضمان أن تعود الأموال الممنوحة من الصندوق بالفائدة على "مجتمعاتنا"، ويشيرون

³⁹ من أجل تحميل الدليل، انظر وانجرو كيكيوي، دليل التدقيق الاجتماعي للصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية: دليل المجتمعات (نيروبي: مبادرة المجتمع المفتوح لشرق أفريقيا، شباط/فبراير 2008)، www.opensocietyfoundations.org.

⁴⁰ يصوّر الفيلم الوثائقي الأنف الذكر حول عمليات التدقيق الاجتماعي التي تنقدها منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان هذا الأسلوب المحدّد وكذلك أجزاء من التدريب الخاصّ بالصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية الذي جرى عام 2007.

⁴¹ مكمومار وكدامبي، "نريد مالنا: جلسة استماع عامة للموازنة في كينيا".

أيضاً إلى أنّ أهداف التدقيق ليست سياسية.⁴² وحالما تبدأ الجلسة، يقدّم المواطنون الناشطون المحليون نتائج تحقيقاتهم، ويشرح الناشطون والحضور أسئلة على مسؤولي الصندوق، ويطلب المجتمع بإخضاعهم للمساءلة. وعلى مرأى ومسمع المواطنين، تحصل المنظمة في المقام الأول على وعود من المسؤولين بمعالجة المشاكل، وثمّ تحصل على تواعيهم على "ميثاق المساءلة" الذي يحدّد التزامهم.

6. المتابعة مع المسؤولين: تُعدّ منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان تقريراً يتناول النتائج التي يتوصّل إليها المجتمع المحلي والتوصيات التي يرفعها لأعضاء اللجنة المحلية للصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية، ثمّ تتحقّق من تنفيذها.

في جلسة الاستماع الأولى التي عقدها منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان بتاريخ 26 آب/أغسطس 2007 خلال ورشة العمل التدريبية المذكورة أعلاه، شارك ما بين 1,500 وألفي شخص تقريباً من سكان حيّ تشانغاموي الفقير، حيث وقف العديد منهم تحت المطر خلال ساعات طويلة من ذلك اليوم لأنّ عدد المقاعد لم يكن كافياً. وحضر الجلسة ثلاثة مرشحين من المعارضة. وعلى الرغم من عدم حضور جميع المسؤولين المدعّوين، حضر ثلاثة مسؤولين من الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية وهم يحملون في جعبتهم خمسين ملفاً. وحالما واجهوا توثيق المجتمع لسوء الإدارة والفساد الواضح، اتّصلوا مرّات عديدة بعضو البرلمان الذي حضر بسرعة. وبعد مرور ساعات قليلة، وافق عضو البرلمان في نهاية المطاف على تسجيل الشكاوى التي قدّمها المجتمع المحلي والتّم التي وجهوها ضدّ المقاولين المعيّنين. وقال الناشطان من منظمة ماسدور كيسان شاكتي سانتغتان اللذان شاركا في التدريب:

إنّنا المرة الأولى التي شعر فيها مسؤولو الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية في تلك الدائرة الانتخابية (وربما في البلد بأسره) بضرورة عرض المعلومات المتعلقة بالمشاريع المدعومة من الصندوق على المواطنين في دائرتهم الانتخابية في إطار منتدى أقامه ونظّمه ودعمه أعضاء المجتمع المحلي في المكان والزمان اللذين اختاروهما بالمقارنة مع مسيرة نظّمها عضو البرلمان أو أنصاره.⁴³

الابتكار والانضباط غير العنيف والتصدّي للترهيب

تستخدم منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان مجموعة متنوّعة من الإجراءات المبتكرة المستمدّة من السياقات المحلية لإيصال الرسائل، وحشد المواطنين، وممارسة سلطة الشعب خلال عملية التدقيق الاجتماعي. وغالباً ما يتمّ اللجوء إلى الفكاهة والمرح من أجل التخفيف من حدّة التوترات، ومعالجة المسائل الخطيرة بطريقة خالية من أيّ تهديد. وتستقطب التكتيكات المستخدمة في هذا المجال، بدءاً من مسرحيات الدمى وصولاً إلى الرجل المقنّع الذي يبلغ طوله عشرة أقدام ويرتدي الزي التقليدي، الاهتمام، وتثير الحماسة، وتعلّب على خوف الناس إزاء التعبير عن آرائهم ومواجهة أصحاب السلطة. وفي منتدى تشانغاموي العام، أطلقت المنظمة عرضة على لافتة من القماش بلغ طولها خمسين متراً طالبت فيها بإضافة تدابير المساءلة والشفافية إلى القانون الخاصّ بالصناديق الإنمائية للدوائر الانتخابية وإقرار قانون حرية الإعلام. ورفض عضو البرلمان - الذي عُرف بمعارضته للقانون- دعم تلك العرضة في بادئ الأمر، لكنّه ما لبث أن أذعن للضغوط المدنية وأضاف اسمه بعدما وقّع (بصم) عليها كل الناس، بمن فيهم مرشّحي المعارضة.

وما أن شرعت منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان والمواطنون بتعطيل الوضع الراهن الفاسد -أي تهديد المصالح المكتسبة- حتّى تبعتها أعمال الترهيب. ورفضت المجموعة أولاً الاستسلام، وشدّدت على طابع نضالها السلمي. ثانياً، اتّخذت منظمة المجتمع المدني تدابير استباقية للحفاظ على الانضباط غير العنيف من خلال تدريب الشباب على ما ووصفه خالد باللاعنف: "يريد الشباب أحياناً القتال، ثمّ لا يمكن السيطرة عليهم في حشود غفيرة. وعلمنا بأننا بحاجة لأن يكون لدينا "مرشدين" خاصّين بنا للحيلولة دون وقوع أي أعمال عنف". وبالفعل، بعدما تلقت المنظمة تهديدات من أحد السياسيين، بدأ عشرة شبان بحراسة مكتبها حيث كانوا يبيتون. وفي إحدى الأمسيات، تعرّضوا لهجوم. وروى خالد الحادثة قائلاً: "لقد تدرّب [الشباب] على الجلوس فحسب. وفعّلوا ذلك، وتعرّضوا للضرب".

أخيراً، حقّقت المنظمة انتصاراً عندما واجهت أحد أخطر التهديدات، إذ جعلت الهجوم العنيف يأتي بنتائج عكسية. وخلال عملية التدقيق الاجتماعي لدائرة ليكوي الانتخابية التي جرت في العام 2009 وذلك قبل ليلتين من جلسة الاستماع العامة، اقتحمت عصابة مؤلّفة من تسعة أشخاص

⁴² بايكر، المال مألنا.

⁴³ ريكومار وكدامبي، "نريد مالنا: جلسة استماع عامة للموازنة في كينيا"، 3.

مكتب المنظمة، وتعرض أحد الحراس للطعن في عنقه. وأدركت المنظمة عندئذٍ أن الغاية من القمع تمثلت في توليد الخوف وردعها عن التحرك. وأعلن مالفان - أحد السكّان والناشطين الشباب- مجسّدًا روح التحدي العام: "إذا أتوا لسرقة الوثائق التي بمجورتنا، يعني ذلك أنه ثمّة أمر كبير جدًا يخفونه على ما يبدو. في الواقع، إنهم يمنحوننا المزيد من التحفيز للحصول على المزيد من المعلومات".⁴⁴ وفي اليوم التالي، عبّر خالد وفريدة رشيد - وهي مواطنة أجنبية أصبحت ناشطة- عن آرائهما على أثر محطة إذاعية محلية شعبية شكّلت منبرًا رئيسيًا للتواصل مع الشعب وكذلك مع الجهة التي تقف خلف الاعتداء، بدلًا من التراجع خوفًا من التهديدات. وتعهّد الناشطان بأنهما لن يذعنا للترهيب، وشدّدا على الوحدة والمسؤولية الجماعية. وقال خالد مخاطبًا المستمعين: "يحاولون إخافتنا... لكن عندما وصل سكان ليكوبي هذا الصباح، قالوا 'إننا عقدنا العزم على المكوث هنا وحماية هذا العمل، كي نتمكن غدًا من تقديم النتائج التي توصلنا إليها خلال جلسة الاستماع العامة'". في الختام، قلب القائدان المدنيان الهجوم رأسًا على عقب. وأعلن خالد على الهواء: "إلى أن يخرج المواطنون ويشاركوا في هذه العملية مشاركة كاملة - كأن يحضروا الاجتماع المقرر عقده غدًا في بوماني في تمام الساعة 2:00 بعد الظهر- وإلى أن يخرجوا ويظهروا مقصدهم ورغبتهم في حدوث تغييرات، فإننا - نحن الشعب- سنبقى معرضين للأضرار، والسياسيون سيواصلون تحقيق الأرباح".⁴⁵

تسخير قوة الأعداد:

الهوية الجماعية والاستخدام والحشد:

تعتبر منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان - تمامًا مثل منظمة "إنتيغري ووتش أفغانستان" (انظر الفصل 8)- الناس العاديين دعاة للتغيير، فيما يكمن دورها في تمكين المجتمعات. وأكد خالد في هذا الإطار: "تمثلت الأطراف الفاعلة الرئيسية في المجتمعات، وكنا نساندها". وكما هي الحال مع مبادرات الرقابة المجتمعية التي أطلقتها "إنتيغري ووتش أفغانستان"، استندت عمليات التدقيق الاجتماعي [التي أجرتها المنظمة] إلى جهود المواطنين، التي شكّلت عنصرًا أساسيًا من عناصر سلطة الشعب يدعم الهوية والملكيّة الجماعيتين، وكذلك الالتزام بالقضية. وفسّر خالد ذلك بالقول: "كانت المسائل ملك المجتمعات، وطلبت منا أن نقدّم لها يد العون". وسعت المجموعة إلى التغلّب على مشاعر اللامبالاة، واليأس، والدونية التي تملكها الناس العاديين إزاء أصحاب السلطة من خلال الاتصالات التي أجرتها، وأنشطة التواصل، والتكتيكات غير العنيفة الابتكارية التي اعتمدها. كما سعت إلى تعزيز المسؤولية الجماعية للتصدي للمظالم، وتوفير المعلومات والتدريب والمعرفة الفنية والإرشاد اللازمة، وتوفير الفرص المبتكرة لتحرك المواطنين بدءًا من عملهم كمرقبين متطوعين وصولًا إلى المشاركة في المنتديات المجتمعية، حيث من شأن الخيار الأخير أن يؤدي إلى تفعيل قوة الأعداد ويساعد على التغلّب على الخوف. وحصل تقرير صادر عن شراكة الموازنة الدولية إلى ما يلي:

أجرت منظمتنا ماسدور كيسان شاكتي سانغتان ومسلمين من أجل حقوق الإنسان عمليات تدقيق اجتماعي في بيئات معادية. وتبيّن تجاربهما أنّ الأفراد الذين يشعرون بالرعب من الإفصاح عن معارضتهم للمسؤولين الحكوميين من دون التدقيق الاجتماعي سيفعلون ذلك في سياق منتدى تدقيق اجتماعي يحضره جمهور كبير، وربما يعود السبب في ذلك إلى القوة التي يتصوّرونها نظرًا إلى أنّهم يشكّلون جزءًا من عملية التقييم الجماعي.⁴⁶

تستمدّ منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان جذورها من المجتمعات، وتنفذ المبادرات على نحو مشترك. وعندما طرّح على خالد سؤال حول علاقة المنظمة بالمجتمعات، أجاب قائلاً: "لا أعلم أين تبدأ الواحدة وتنتهي الأخرى. إنّ المجتمعات جزء منا، ونحن جزء منها". وبالتالي، اعتُبر الاستخدام لإجراء عمليات التدقيق الاجتماعي نشاطًا أساسيًا. وأقام القادة المدنيون جهات اتصال على مختلف المستويات في المجتمعات، وشكّلوا جزءًا من الشبكات المحلية غير الرسمية. كما حدّد أفراد المجتمع المحلي الناشطين المحتملين من المواطنين، إذ إنّ هؤلاء الناشطين يميلون فور انخراطهم في هذه الأنشطة إلى إشراك آخرين، حسبما أفاد خالد. وكانت مشاركة [المجتمعات المحلية] في عمليات التدقيق الاجتماعي مستدامة لأنّ المواطنين شكّلوا القوة الدافعة لهذه العمليات

⁴⁴ بايكر، المال مألنا.

⁴⁵ المرجع نفسه.

⁴⁶ مانويلا غارزا، "عمليات التدقيق الاجتماعي بصفحتها أداة لرصد الموازنة"، شراكة الموازنة الدولية، سلسلة تعلم البعض من الآخر، تشرين الأول/أكتوبر 2012، 6،

وشاركوا فيها على أساس طوعي، ما عزز شعورًا قويًا بالمسؤولية الجماعية. تابع خالد في هذا السياق قائلاً: "عندما يعلم الناس أن ذلك يصب في مصلحتهم، فإنهم يجدون طريقة للقيام بالأمر، لا سيّما عندما يعلمون أنّ الآخرين يعتمدون عليهم ويريدون منهم التحلّي بالمسؤولية".

النتائج

شكّل إقناع أعضاء البرلمان ومسؤولي الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية بالكشف عن السجلات التي يجوزهم مهمّة شاقّة في ظلّ غياب قانون الحقّ في الحصول على المعلومات. مع ذلك، تمكّنت منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان بالفعل في مناسبات عديدة من الاطلاع على الوثائق. وبالتالي، وخلال الأعوام الثلاثة التالية، أجرت المنظمة عمليات تدقيق اجتماعي شاملة في عشر دوائر انتخابية في المقاطعة الساحلية. وبفضل سلطة الشعب، تمّ الكشف عن المخالفات وإصلاحها. فعلى سبيل المثال، خلال العام 2010، علّمت المبادرة المدنية أنّه تمّ في كيساوي إغلاق مستوصف للمرضى المصابين بفيروس نقص المناعة البشرية إلى أجل غير مسمّى. وزعمت لجنة الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية بأنّ المستوصف أُغلق للعمل على تحديته. في الواقع، اكتشف الناشطون من المواطنين بأنّه لم تُخصّص أي مبالغ مالية لعملية الترميم، وبأنّه تمّ بيع الأرض التي بُني عليها المستوصف بشكل غير قانوني. ونتيجةً لعملية التدقيق الاجتماعي، أُلغيت صفقة بيع الأرض، وُخصّصت أموال من الموازنة للمستوصف، حيث خضع لتحسينات وأُعيد فتح أبوابه في نهاية المطاف.⁴⁷

في ضوء عدم اكتفاء منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان بمجده النجاحات، اتّخذت خلال العام 2010 قرارًا استراتيجيًا بتوسيع نطاق مبادرات التدقيق الاجتماعي وفي الوقت نفسه زيادة قدرة القواعد الشعبية على إجرائها. وتمثّل الهدف الشامل لهذا القرار في ضمان الاستدامة من خلال تمكين الآخرين - منظمات المجتمع المدني، والجمعيات، والناس العاديين - على مساءلة السلطات والسياسيين على نحو مستقل عنها. فتحوّلت المنظمة أوّلًا من إجراء عمليات التدقيق الاجتماعي بالتعاون مع الجمعيات إلى تدريب منظمات المجتمع المدني والمواطنين على إجراء المبادرات المدنية الخاصّة بهم. ثانيًا، طوّرت المنظمة ما يُعرف بالتدقيق الاجتماعي المصغّر، الذي يراقب السكان بموجبه مشروعًا واحدًا في منطقتهم المحلية بدلًا من مراقبة مجموعة كبيرة من المشاريع في مختلف أنحاء الدائرة الانتخابية.⁴⁸ ويُعيد هذا الأسلوب المحدّد الجديد التذكير بمبادرات الرقابة المجتمعية التي أطلقتها منظمة "إنتيغري ووتش أفغانستان"، إذ لا يتمّ بموجبه تفويض سلطة الشعب إلى أحد أبسط مستويات المجتمع فحسب، بل من شأن كلّ انتصار صغير أن يبني الثقة ويسفر عن نتيجة واضحة تعود بالمنفعة على السكان في حياتهم اليومية. ثالثًا، تجرّي المنظمة في الوقت الراهن مناقشات مع الدوائر الحكومية من أجل البحث في عمليات التدقيق الاجتماعي التي يقودها المواطنون وجرّت بالتعاون مع السلطات.⁴⁹

أمّا على المستوى الوطني، فقد جمعت تحركات منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان بين مصادر الضغط داخل وخارج نطاق المؤسسات، إذ سعت إلى الاستفادة من النظام القضائي مثلما فعلت حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديخوس في المكسيك (انظر أدناه)، وحركة "فيشا ليمبا" (السجل النظيف) في البرازيل (انظر الفصل 4)، وحركة شايفنكم المذكورة أعلاه في مصر. وفي العام 2009، رفعت المنظمة دعوى قضائية أمام المحاكم الكينية للطعن في دستورية قانون الصناديق الإنمائية للدوائر الانتخابية استنادًا إلى دور أعضاء البرلمان في الصندوق. وعلى الرغم من عدم فوز المنظمة بالدعوى، فقد كانت القضية كافية لإرسال موجات صادمة إلى السلطة الحاكمة. ووحدّ ناشطون من ثماني دوائر انتخابية أجرت عمليات تدقيق اجتماعي صفوفهم في إطار حملة وطنية لتغيير قانون الصناديق الإنمائية للدوائر الانتخابية مستفيدين بذلك من قوة الأعداد. وبحلول حزيران/يونيو من ذلك العام، أنشأت الحكومة الكينية فرقة عمل لمراجعة القانون.⁵⁰ وفي نهاية المطاف، صدر تقرير في تموز/يوليو 2012 يحتوي على عدد من الإصلاحات للقانون.⁵¹

⁴⁷ روسيو كامبوس، "منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان (موهوري) في كينيا ترتقي بمستوى النجاح الذي أحرزته في عمليات التدقيق الاجتماعي إلى المستوى التالي"، نشرة شراكة الموازنة الدولية، عدد 58، كانون الثاني/يناير-شباط/فبراير 2011، <http://internationalbudget.org>.

⁴⁸ المرجع نفسه.

⁴⁹ المرجع نفسه.

⁵⁰ بايكر، المال مألنا.

⁵¹ نجم التأخير عن الدستور الجديد الرائد الذي صادق عليه الناخبون عام 2010، حيث أن الدستور يكرس الحقّ في الحصول على المعلومات والحقّ في تقديم التماسات لسنّ التشريعات، وتعديلها، وإلغائها بموجب المادة 119. ومن أجل الاطلاع على معلومات حول الدستور الكيني الجديد، انظر "بلدان عند مفترق طرق: كينيا"، منظمة "فريدم هاوس" (بيت الحرية)، 2012، www.freedomhouse.org؛ وفيث ميوروري، "قانون جديد يضمن الحقّ في الحصول على المعلومات، والتمثيل"، "ذي لينك"، تقرير خاصّ، تشرين الثاني/نوفمبر 2012، www.kas.de.

وكان من شأن عمليات التدقيق الاجتماعي، التي استحدثت ضغطاً متجهاً من القاعدة إلى القمة، أن غيرت العلاقة بين أصحاب السلطة والشعب، إذ أُجبرَ المشرّعون والمسؤولون على التفاعل مع الأشخاص العاديين على قدم المساواة، وبدأ هؤلاء الأشخاص ينظرون بدورهم إلى أنفسهم بشكل إيجابي. وتمي المواطنون حسناً بالمسؤولية من خلال التحرك غير العنيف والانتصارات المتزايدة، حيث اعتقد خالد بأنه من شأن هذا الشعور أن يُفضي إلى المزيد من العدالة. "إذا كان تشجيع الناس على الخروج ممكناً، فاليوم سيكون دور الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية، وغداً سيكون دور أمر آخر، وسيحين دور أمور ومسائل مختلفة في أيام أخرى. وبالتالي، شكّل الصندوق مدخلاً لإعمال الكثير من الحقوق التي لا يتمتع بها الناس"⁵² هذا وتمارس عمليات التدقيق الاجتماعي الكينية الديمقراطية من القاعدة إلى القمة على غرار مبادرات الرقابة المجتمعية في أفغانستان. ولخصت شراكة الموازنة الدولية هذه الدينامية على النحو التالي: تمثل [عمليات التدقيق الاجتماعي] "ممارسات في الديمقراطية التشاركية تتحدى قواعد اللعبة" التقليدية المعمول بها على صعيد الحكومة"⁵³. ولعل أكثر الأمور ثورية في هذا السياق تكمن في أنّ أصحاب السلطة في بعض أوساط الحكومة الكينية شرعوا بتشجيع التحرك المدني. وفي شباط/فبراير 2013، وجهت نائب رئيس لجنة الأخلاقيات ومكافحة الفساد آيرين كاينو النداء العام التالي: "نطلب من الكينيين أن يكونوا متيقظين على مستوى القواعد الشعبية، وأن يبلّغوا مكاتبنا بحالات الفساد... على الكينيين مراقبة القادة وكيف يديرون الأموال. وفي حال اكتشافهم لحالات اختلاس، يجب ألا يتردّدوا في إبلاغنا عنها"⁵⁴. وبالنسبة إلى عضو البرلمان من دائرة تشانغاموي الانتخابية الذي كان أول من أخصّص سجلات الصندوق الأثمائي للدوائر الانتخابية للرقابة العامة، فقد كان لهذه القصة خاتمة سعيدة. فعلى الرغم من الفساد الذي اكتشّف خلال التدقيق الاجتماعي، استعرض عضو البرلمان الشفافية التي تميّز بها خلال الحملة، ونجح الأمر. فقد فاز في انتخابات العام 2007 مع أنّ غالبية الأعضاء في البرلمان آنذاك خسروا مقاعدهم. وفيما كان ممثلاً من منظمة مسلمين من أجل حقوق الإنسان يراقبون عملية فرز الأصوات في الدائرة الانتخابية، أخبرهم مسؤول في الصندوق الأثمائي للدوائر الانتخابية بأن ما لا يقلّ عن 40 في المئة من الأصوات التي حصل عليها عضو البرلمان كانت تُعزى إلى تعاونه في التدقيق الاجتماعي.⁵⁵

الشباب يقولون "كفى!" لإساءة الرئيس لاستعمال السلطة: البوسنة والهرسك

إنّ دوستا! (ومعناها كفى! باللغة العربية) هي حركة مقاومة شبابية غير عنيفة ظهرت في العام 2006 بعدما قرر أفراد إحدى مجموعات الدردشة الصغيرة على شبكة الإنترنت للقاء شخصياً عوضاً عن الاكتفاء بالحديث عن السياسة والمشاكل التي عصفت بالبوسنة والهرسك في فترة ما بعد الحرب.⁵⁶ وعلى غرار حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس في المكسيك، تميّزت الأهداف العامة لحركة دوستا بكونها تحويلية، إذ تسعى الحركة إلى "تعزيز المساءلة ومسؤولية الحكومة أمام الشعب وتحفيز المشاركة المدنية لجميع المواطنين البوسنيين بصرف النظر عن انتمائهم الديني أو الإثني، حسبما أفاد داركو بركان وهو أحد مؤسسيها.⁵⁷ وبالتزامن مع ذلك، حدّد الشباب ثلاث مشاكل أساسية لا بدّ من معالجتها، وهي: المواطنين السلبيين، والفساد والجريمة الحكوميين، والكرهية الإثنية التي تذكّيها تكتيكات الخوف السياسي.⁵⁸

⁵² بايكر، المال مألنا.

⁵³ غارزا، "عمليات التدقيق الاجتماعي بصفتها أداة لرصد الموازنة"، 6.

⁵⁴ فيث رونو، "لجنة التحقيق مع أعضاء البرلمان الكيني حول استخدام الصندوق الإنمائي للدوائر الانتخابية"، موقع "ذي ستاندرز" الإخباري الإلكتروني، 3 شباط/فبراير 2013، www.standardmedia.co.ke.

⁵⁵ "عمليات التدقيق في كينيا".

⁵⁶ وجدت البوسنة نفسها غارقة في أتون حرب عرقية في دولة يوغوسلافيا السابقة بين العاميّن 1992 و1995. ويتّصف البلد المقسم عرقياً بين البوسنيين، والصرب، والكرواتيين باختراق عصابات الجريمة المنظمة للدولة، واستشراء الفساد، وتسييس القطاع العام، وهيكلية تقاسم السلطة المعقدة، وتفكك الإدارة، والثعب السياسية المرتشحة المتواصلة مع الشبكات الإجرامية والاقتصادية غير الرسمية التي ما زالت قائمة منذ اندلاع الحرب. ماري شين، "الفساد ومكافحة الفساد في البوسنة والهرسك"، مركز أوتشتاين لموارد مكافحة الفساد، 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2009، www.u4.no.

⁵⁷ داركو بركان، مقابلة مسجلة: حركة دوستا!، المركز الدولي للصراع غير العنيف، 24 حزيران/يونيو 2010، www.nonviolent-conflict.org.

⁵⁸ داركو بركان، "المقاومة المدنية في البوسنة: الضغط الذي يمارسه الشعب من أجل المساءلة والتغيير الاجتماعي"، عرض تقديمي باستخدام برنامج PowerPoint، 24 حزيران/يونيو 2010، www.nonviolent-conflict.org.

وتسعى دوستا! إلى أن تكون حركة غير رسمية ومستقلة، كما تسعى إلى أن تكون - كما وصفها بركان- حركة ذات "عقلية متحررة".⁵⁹ وفي بادئ الأمر، أراد الشباب ببساطة الاحتجاج والتعبير عن مخاوفهم. وفي آذار/مارس 2006، نظّموا تظاهرة ضد قرار رفع أسعار الكهرباء الذي إتخذته لجنة تنظيم قطاع الطاقة. وقد تجمّع حوالي 600 شخص - تجاوزت أعمار معظمهم الخمسين عامًا- فيما اعتُبر أكبر حشد مدني تشهده البلاد في أوقات السلم، الأمر الذي شكّل مفاجأة سارة بالنسبة إلى الشباب. وحظي هذا الحدث الجديد بتغطية إعلامية واسعة، غير أنه لم يلقَ أي ردّ من المسؤولين. مع ذلك، أكّد الدعم الشعبي للحشد بأنه رغم المظالم المتنوعة، تشاطر المواطنون شعورًا عامًا بالاستياء إزاء كيفية إدارة الحكومة للبلاد.⁶⁰ وفهمت حركة دوستا! بأنها أشعلت شرارة معارضة صغيرة.

وفي الأعوام التالية، أصبحت الحركة الشبابية مرادفة للتنظيم على مستوى القواعد الشعبية، والنشاط المدني، وتجاوز الانقسامات الإثنية والدينية. واستخدمت مجموعة متنوعة من التكتيكات غير العنيفة، على غرار تنظيم مسيرات صامتة ضد الفساد، وإعداد وتقديم عرائض تطالب باستقالة المسؤولين المحليين غير الشرفاء، وفرض حصار غير عنيف على سرايفو احتجاجًا على وحشية الشرطة، وتنظيم أنشطة ثقافية، وتقديم خدمات اجتماعية بديلة. وبحلول العام 2010، كانت الحركة معروفة في أوساط الشعب، وأصحاب السلطة، ووسائل الإعلام. واعتبارًا من آب/أغسطس 2012، كان لدى الحركة خمسة فروع ناشطة. وما لا يقلّ أهمية عن ذلك هو أنّ بركان أشار إلى أنّ منظّمتها جديدة انبثقت عن هذه الفروع وباتت ناشطة في غالبية أنحاء البلاد وعبر الانقسامات الإثنية.⁶¹ ويتولّى فرع التنسيق ومقره سرايفو مسؤولية قيادة الرؤية العامة، والإستراتيجية، والتخطيط، غير أنّ كلّ فرع يعمل بشكل مستقل، علمًا بأنّ القرارات تُتخذ على نحو توافقي. وقد تطوّرت هذه الهيكلية مع مرور الوقت من خلال التجربة والخطأ. ولا تمتلك الحركة أيّ موازنة تشغيلية، أو موظفين يتقاضون أجرًا، أو تنظيم رسمي، إذ إنّ المتطوّعين لديها هم من يتولّون قيادتها وتمويلها بالكامل.

من المجزء إلى الملموس:

صنفة شقّة الوزراء المشبوهة

في أوائل العام 2008، رأت حركة دوستا! أنّه من الضروري اعتماد إستراتيجية جديدة بغية التصدي للفساد المستشري. وعلى غرار مبادرة المواطنين من أجل الضوء الدائم، وحركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس (المكسيك)، وحركة "فيث بيلر" (الهند) المذكورة أعلاه، واجه الناشطون تحدّيًا هامًا على ما يبدو. وراحوا يفكّرون مليًا في كيفية التأثير على أمر ضخم جدًّا كهذا، مثل أين يتعيّن عليهم البدء وما الذي يجب فعله. وتوصّلوا إلى نتيجة مفادها ضرورة ربط الفساد بإساءة الاستعمال الملموسة (للسلطة)، وجعل من إحدى الشخصيات العامّة عبءًا ومثلاً [على الفساد] بدلًا من اللجوء إلى شكل محدّد من الفساد أو المؤسسات. وعندما سُئل بركان حول السبب وراء ذلك، أجاب قائلاً: "لقد استهدفنا الأفراد لأنّ مساءلة المؤسسات البوسنية مسألة في غاية الصعوبة. فضلًا عن ذلك، إنّ احتصاصات الحكومة يشوبها الغموض، فهناك مستويات كثيرة ضمن الحكومة، ومن السهل بالنسبة إلى [أصحاب السلطة] أن يجادلوا بشأن بعض الأمور، أو يعرقلوا صدور القرارات، أو يقولوا إنّ المسؤولية لا تقع على عاتقهم".⁶² وقررت القيادة الأساسية التركيز على رئيس وزراء اتحاد البوسنة والهرسك نيدزاد برانكوفيتش، الذي أكّد بركان بأنه اكتسب سمعة سيئة لارتكابه مخالفات خلال الفترة السابقة وصولًا إلى العام 1994 عندما شغل منصب مدير عام شركة السكك الحديدية في البوسنة والهرسك. وقال بركان بشكل مفصّل: "لقد ربطناه - أي برانكوفيتش - بالنظام [الفاقد] برمته". وبالمثل،

⁵⁹ بركان، مقابلة مسجّلة.

⁶⁰ يستند هذا القسم إلى مقابلات أُجرِيت مع داركو بركان، وهو أحد مؤسسي حركة دوستا!، عبر السكايب بتاريخ 3، 5، و19 أيار/مايو 2011، و12 حزيران/يونيو 2011.

⁶¹ من أجل الاطلاع على المزيد من المعلومات حول أنشطة حركة دوستا!، وابتكاراتها، وتناجها بعيدًا عن الحملة الموجزة في هذا الفصل، انظر بركان، مقابلة مسجّلة؛ بركان، "بناء حركة في

البوسنة والهرسك"، www.movements.org، خدمة بناء الوعي، بلا تاريخ.

⁶² وضعت الهيكلية الدستورية والمؤسسية في فترة ما بعد الحرب في البوسنة والهرسك من خلال اتفاق دايتون للسلام المبرم عام 1995. ويتّصف الاتفاق بكونه معقدًا إلى حدّ الإرباك،

وهو ما يعرّض الحكومة للفساد عموديًا ضمن السلطتين التنفيذية والتشريعية ومؤسسات الدولة وكذلك أفقيًا. ويتألّف البلد من كيانين هما: اتحاد البوسنة والهرسك وجمهورية صربسكا. ويملك

الكيانان برلمانيهما، ويضمّ اتحاد البوسنة والهرسك عشرة كانتونات يملك كلّ منها برلمانه الخاصّ. علاوة على ذلك، هناك مقاطعة برتشكو التي تتمتع بحكم ذاتي و"مجلس شعب" عام. وبصورة

أساسية، هناك ما مجموعه أربعة عشر برلمانًا لسكان قُدّر عددهم بنحو 3.8 ملايين عام 2012 (ولم يتمّ إجراء أيّ تعداد سكاني رسمي في أعقاب الحرب). ومن أجل الاطلاع على المزيد

من المعلومات الأساسية، انظر "مذكرة المعلومات الأساسية: البوسنة والهرسك"، مكتب شؤون أوروبا وأوراسيا، وزارة الخارجية الأميركية، 15 آذار/مارس 2012، www.state.gov؛

بركان، مقابلة مسجّلة.

أدرك الناشطون الشباب بأنه إذا كانت مساءلة أحد كبار الزعماء الحكوميين في البوسنة عن الفساد ممكنة، فإنّ من شأن النجاح أن يؤثر على فساد أصحاب السلطة، ويشجّع المواطنين على مواصلة النضال.

هذا وقد أرحب الناشطون الحملة في بادئ الأمر كي يعالجوا مسألة تدهور ظروف السلامة الشخصية في سراييفو التي تجسّدت من خلال جريمة قتل مراهق واللامبالاة الشديدة التي أبداها رئيس وزراء كانتون سراييفو سمير سيلايديتش ورئيسة بلدية سراييفو سميحة بوروفاك تجاه الجريمة. وبعد أشهر من الحشد المدني حيث احتج آلاف الأشخاص بشكل أسبوعي للمطالبة باستقالة كلٍّ من سيلايديتش وبوروفاك، حققت الحركة انتصارًا آخر. وفي تشرين الأول/أكتوبر 2008، خسرت بوروفاك في الانتخابات، كما خسرت حزبها الأغلبية في البرلمان، حسبما أفاد بركان. وأجبر سيلايديتش على الاستقالة من منصبه بعدما مُني حزبه بهزيمة ساحقة في الانتخابات المحلية لم يتعافَ منها قط، وبات الآن حزبًا معارضًا صغيرًا.

وخلال الربع الأخير من العام 2008، حوّل الشباب أنظارهم مرّة أخرى نحو رئيس الوزراء، وتداولوا حول ما يجب القيام به في هذا الصدد. وفي مطلع العام 2009، كشفوا عن فضائح فساد مختلفة أمام الجمهور، وحاولوا إشراك المواطنين ووسائل الإعلام، لكن جميع المحاولات باءت بالفشل. واستذكر بركان ما حدث قائلًا: "أسىء استخدام مبالغ طائلة من المال، غير أنّ الأشخاص العاديين لم يتمكّنوا من أن يجدوا أيّ قواسم مشتركة مع هذا الأمر، إذ اعتاد الشعب على العيش مع النظام الفاسد، واضطررنا إلى إيجاد طريقة ما كي يروا الواقع بصورة مختلفة وينخرطوا في الحركة". وركز الشباب على حادثة كان لها في نهاية المطاف صدى لدى القواعد الشعبية. ففي العام 2000، عندما كان برانكوفيتش مديرًا لشركة "انرغو انفست"، استحوذ، في وقت قياسي، على شقة كبيرة وفخمة من الحكومة في أحد شوارع سراييفو الأكثر حصرية مقابل مبلغ يساوي 500 دولار أميركي.⁶³ وكان لهذه الصفقات الخفية وقع كبير بالفعل في أوساط المواطنين، إذ إنّ العائلات لا تزال تعاني في ذلك الوقت من أجل إيجاد مسكن واستعادة ممتلكاتها، في حين باتت عمليات شراء المنازل معقّدة جرّاء الرشاوى والإجراءات البيروقراطية الواسعة. وروى بركان ما حدث قائلًا: "لقد كانت [الصفقة] أمرًا تمكّن الناس من استيعابه، وكانت أمرًا ملموسًا، وأراد كلّ شخص [شقة] واحدة"، مضيفًا أنّ هذه العملية أدت إلى "ربط الناس بالمسألة".

هذا وقد كشف مقال وتقرير لم يطلّع عليه الكثيرون ونشرهما مركز الصحافة الاستقصائية عام 2007 في الأصل عن الصفقة السرية، إذ اشترت الحكومة وشركة مملوكة للدولة المسكن بتكلفة كبيرة يتحملها دافعو الضرائب، ونقلته إلى قائمة من "فائض الشقق" التي استُحدثت بعد الحرب لصالح اللاجئين، ثمّ قامت بخصصته. وفي مرحلة تالية، حصل برانكوفيتش على المسكن بواسطة إيصالات متدنية الثمن، علمًا بأنّ هذه العملية تمّت في غضون بضعة أيام.⁶⁴ ومن الناحية الفنية، تميّزت كلّ خطوة من خطوات هذه العملية الشائنة بكونها "قانونية"، لكنّها لم تكن لتحدث من دون إساءة الاستعمال الصارخ للسلطة. وبدأت القصة بالانتشار في العام 2008 عندما أصدرت فرقة "دوبيوزا كولكتيف" البديلة الشعبية أغنية وشريطًا مصوّرًا بعنوان "سوتي اتريبي" (أي احرس وحده). وعرضت الأغنية لقطات أعيد ربطها من مقابلة أجراها مركز الصحافة الاستقصائية مع رئيس الوزراء زعم فيها أنّه لا يستطيع أن يتذكر كيف اشترى الشقة غير أنّه "تمّ شراؤها بشكل قانوني".⁶⁵ لكن قضية الارتشاء لم تتضح لتصبح مسألة سياسية أدت في نهاية المطاف إلى تقويض سلطة رئيس الوزراء واكتسحت ما تبقيّ من الدعم الذي كان يحظى به من داخل صفوف حزب العمل الديمقراطي المنتمي إليه قبل أن تتبناها الحركة الشبابية غير العنيفة.

فرض تكلفة مقابل الشقة الرخيصة الثمن

اتّخذت القيادة الأساسية قرارات إستراتيجية بشأن التوقيت، والتكتيكات، والاتصالات عند التخطيط للحملة. وقرّرت أولاً إطلاق المبادرة في كانون الثاني/يناير 2009 لعدّة أسباب. فبحسب بركان، انتهت الانتخابات المحلية للعام 2008، التي أسفرت عن خسارة الأحزاب الحاكمة الحالية الفاسدة. كما تزامن هذا التوقيت مع انتهاء النصف الأول من ولاية برانكوفيتش الذي بدأ يخسر الدعم من بعض الأطراف في حزبه. وقال بركان في هذا السياق: "حاولنا

⁶³ وفق مركز إعداد التقارير الاستقصائية الذي كشف عن الكسب غير المشروع، دفع برانكوفيتش 900 مارك بوسني قابل للتحويل مقابل الشقة التي بلغت قيمتها السوقية 500 ألف مارك بوسني قابل للتحويل. ومن أجل الأطلاق على المزيد من التفاصيل، انظر "صفقة عقارية مخطوطة"، مركز إعداد التقارير الاستقصائية، 4 أيلول/سبتمبر 2007، www.cin.ba؛ "برانكوفيتش - من مستأجر إلى رجل ثري"، مركز إعداد التقارير الاستقصائية، 22 كانون الأول/ديسمبر 2009، www.cin.ba.

⁶⁴ روزماري أرمو، *تغطية الفساد: صعوبات محاولة إحداث فرق* (واشنطن العاصمة: مركز المساعدة الدولية لوسائل الإعلام (CIMA)، صندوق المنح الوطنية من أجل الديمقراطية، 21 تموز/يوليو 2010)، 9.

⁶⁵ "إدانة برانكوفيتش وبيجاكيتش"، مركز الصحافة الاستقصائية، 17 نيسان/أبريل 2009، www.cin.ba، ويمكن مشاهدة الفيديو التالي على موقع يوتيوب:

استخدام التوقيت لصالحنا". ثانيًا، عقدت حركة دوستا! العزم إستراتيجيًا لنقل النضال من الشارع والاضطراب في المقاومة الرقمية من أجل الإمساك برئيس الوزراء والسلطات على حين غرة. وصرّح بركان⁶⁶: "كانت الحملة أولى الحملات التي نُظِّمَت بالكامل على شبكة الإنترنت في البوسنة والهرسك، الأمر الذي فاجأ الحكومة تمامًا لأنها كانت قد اعتادت بحلول العام 2009، عند انطلاق الحملة، على الاحتجاجات التي نُظِّمَتها حركة دوستا واستعدت لها". أما السبب الثالث لإطلاق المبادرة فتمثّل في زيادة المشاركة - أي الأعداد - وبالتالي تعزيز سلطة الشعب. وفسّر بركان ذلك بالقول: "إنك تحتاج إلى تنظيم تحركات أخرى للذين يدعمونك لكنهم لا يشاركون بالضرورة في التحركات التي تُنظَّم في الشوارع".

وفي مرحلة ما خلال الساعات الأولى من 10 كانون الثاني/يناير 2009، ظهرت كتابات ورسومات غرافيتي على جدران المبنى الذي تقع فيه شقّة برانكوفيتش جاء فيها: "أعد الشقّة، أيها اللص!". وكان رئيس الوزراء غاضبًا حيال هذا التحدي المدني. وأصرّ علانية على اتّخاذ قوات إنفاذ القانون إجراءً سريعًا أسفر عن تحقيقات واعتقالات، وتسيير دوريات في كافة أنحاء سرايفو، واستدعاء حماية الشرطة خارج المبنى.⁶⁷ فضلًا عن ذلك، دعا رئيس الوزراء القضاء إلى اتّخاذ إجراءات قانونية سريعة بحق الجناة، كما طلب من البرلمان فتح تحقيق في المسألة.⁶⁸ وقال بركان إنّ رئيس الوزراء اتّهم حركة دوستا! بإزعاجه ومضايقته، الأمر الذي مثّل هديّة بالنسبة إلى الحركة. فأتى ردّ فعل رئيس الوزراء المتشدّد بنتائج عكسية على نحو مذهل، وضخّ في الحملة جرعة من الزخم⁶⁹، إذ لم تسمع البوسنة والهرسك بأسرها بخبر رسومات وكتابات الغرافيتي فحسب، بل تجلّى الاستحواذ المشبوه على الشقّة على المستوى الوطني، وأثار سخطًا واسع النطاق. وغطّت وسائل الإعلام التابعة للطبقة الحاكمة - التي لا تشتهر بشكل خاصّ بانتقادها ولوم أصحاب السلطة المرتشين - التحرك، ووصفت ردّ رئيس الوزراء بالمتعجرف.⁷⁰ فما كان من الشباب إلّا أن اغتنموا هذه الفرصة.⁷¹ فحشدت الحركة الجمهور في اتّحاد البوسنة والهرسك من خلال الاستعانة بالتكتيكات المبتكرة والفكاهية وذات المخاطر المتدنية التي توحدت تحت لواء مطلب واحد ألا وهو استقالة برانكوفيتش.

التكتيكات الابتكارية

أنشأ الناشطون الواسعو الخيلة مجموعةً على موقع فيسبوك عُرفت باسم "أنا كتبنا كتابات الغرافيتي"، ما أطلق تحركات رقمية تثير معضلة. ففي غضون يومين، انضمّ أكثر من 7 آلاف شخص إلى المجموعة، ونشر كلٌّ منهم صورة إلى جانب اسمه/اسمها.⁷² وكان عدد المشتركين في المجموعة هائلًا بالنسبة إلى بلد صغير. ثمّ شجّعت المجموعة التي أنشئت على موقع فيسبوك المواطنين على إغراق مراكز الشرطة بالمكالمات الهاتفية والرسائل عبر البريد الإلكتروني التي يقول كلٌّ منهم فيها "اعتقلوني، فأنا من كتب كتابات الغرافيتي".⁷³ وتلقّت السلطات ما يزيد عن 4 آلاف رسالة عبر البريد الإلكتروني فقط.⁷⁴ وبالتالي، باتت السلطات أمام موقف محرج نتيجته هي الخسارة في جميع الأحوال، فيما كسبت الحركة الدعاية وحشدت القواعد الشعبية. وفي الوقت نفسه، كان آلاف الأعضاء من المواطنين يتواصلون ويتشاركون ويتداولون الأفكار من خلال موقع فيسبوك. وكان من شأن القواعد الشعبية الرقمية أن أفضت إلى تحرك جديد يثير معضلة تمثّل في اللوحات الإعلانية. وبمباركة حركة دوستا!، جمع بعض المشتركين على موقع فيسبوك التبرعات، حيث قال بركان: "فكرنا في ما يمكن أن نستأجره بواسطة الأموال (التي جمعناها)، وأعطينا الشركة أربع لوحات إعلانية إضافية لأنهم أحبّونا". وبتاريخ 24 كانون الثاني/يناير، روجت عشر لوحات إعلانية نُصبت في مواقع بارزة جدًا في مختلف أنحاء سرايفو "لشقّة بسعر 920 ماركًا بوسنيًا قابلاً للتحويل فقط! تمكّن عقارًا وفقًا للقانون".⁷⁵ وفي غضون ثماني وأربعين ساعة أمرت حكومة الكانتون بدم أغلبية اللوحات الإعلانية على وجه السرعة زاعمةً أنّها غير قانونية وأنه سبق وأن وُضعت علامات عليها لإزالتها خلال تموز/يوليو

⁶⁶ بركان، "بناء حركة في البوسنة والهرسك".

⁶⁷ المرجع نفسه.

⁶⁸ أرموا، تغطية الفساد؛ بركان، "بناء حركة في البوسنة والهرسك".

⁶⁹ بعدما هدأت الضجة، لم تظهر أي أدلة ولم تجر أي محاكمات.

⁷⁰ "تشریح استقالة"، مركز إعداد التقارير الاستقصائية، 15 تموز/يوليو 2009، www.cin.ba.

⁷¹ يزعم بركان لغاية يومنا الحاضر بأنه لا يعلم هوية الشخص الذي يقف/ الجهة التي تقف وراء رسومات وكتابات الغرافيتي، ولم تكن حركة دوستا! المحرض رسمياً. ولا يستبعد هذا التأكيد أن يكون شخص ما أو بعض الأفراد في المجموعة أو من المنتسبين إليها قد قاموا بالتحرك.

⁷² بركان، "بناء حركة في البوسنة والهرسك".

⁷³ بركان، مقابلة مسجّلة.

⁷⁴ "إزالة اللوحات الإعلانية المرتبطة بشقّة برانكوفيتش"، مركز الصحافة الاستقصائية، 30 كانون الثاني/يناير 2009، www.cin.ba.

⁷⁵ المرجع نفسه.

الماضي بالرغم من أنّ بركان أفاد بأنها نُصبت منذ أعوام عديدة⁷⁶. وشهدت الجهود التي بذلتها السلطات لتكثيف أفواه المعارضة انتعاشاً كما هو شائع مع التحركات المثيرة للمعضلات. وبحسب بركان: "غطت جميع وسائل الإعلام - حتى وسائل الإعلام العالمية - الحدث، ولحق العار بالحكومة بالكامل"⁷⁷. وفي الوقت نفسه تقريباً، أضافت الحركة تحركاً آخر مثيراً للمعضلة إلى ترسانتها، ألا وهو الملابس، إذ وُزع أعضاء الحركة - من خلال فروعها - حوالى ألفي قميص زُيّنت بعبارة "أنا كتبتُ كتابات الغرافيتي". ولاقَت هذه القمصان رواجاً كبيراً إلى درجة أنّ المواطنين صمّموا قمصاناً خاصة بهم، فيما ظهرت شخصيات - بمن فيها قائد فرقة دوبوزا كولكتيف - مرتدية هذه القمصان على شاشات التلفزة. واستذكر بركان هذه الأحداث قائلاً: "يمكنك أن ترى الناس وهم يرتدون القمصان في الشوارع". ووُزع الناشطون حوالى ألفي شارة و25 ألف ملصق حملت كلّها الرسالة نفسها.

وحالما انطلقت المبادرة المدنية، سعى الناشطون إلى زيادة التغطية الإعلامية إلى حدّها الأقصى من أجل الوصول إلى الناس غير النشيطين رقمياً وإشراكهم وتكثيف الضغوط الاجتماعية. ولخص بركان ذلك بالقول: "ما أن انطلقت [الحملة]، وضعنا إستراتيجية للاتصالات حدّدت وسائل الإعلام التي يتعيّن علينا الاتصال بها وكيفية استخدام شبكة الإنترنت. ووضعنا خطة كي نكون متواجدين بأكثر قدر ممكن ونلفت انتباه [وسائل الإعلام] للتركيز على رسومات وكتابات الغرافيتي والقمصان. علاوةً على ذلك، وضعنا خطة للاتصالات للمجموعات [المدنية] في الميدان والحلفاء المحتملين الذين يمكنهم دعمنا". وكانت الرسائل الرئيسية لحركة دوستا! كالتالي: رئيس الوزراء فاسد يسيء استخدام منصبه، وعليه أن يستقيل وأن يُعيد الشفّة، و"أنا كتبتُ كتابات الغرافيتي". ووفق بركان، فإن الرسالة الأخيرة "كانت الأكثر أهمية من من حيث إشراك الجمهور". فقد كانت هذه الرسالة قصيرة، وبسيطة، وشاملة في آن. وكان من شأن التلميح إلى أنّه كان بإمكان أي مواطن بوسني أن يكتب كتابات الغرافيتي أن بنى شعوراً بالسخط المتبادل والهوية الجماعية.

النتائج

نتيجة الحشد المدني، لم يبق لبرانكوفيتش سوى عدد قليل من المناصرين داخل حزبه. وأعرب أعضاء الحزب عن قلقهم إزاء تأثير برانكوفيتش السلبي على الانتخابات المقبلة في تشرين الأول/أكتوبر 2010، أي أنّهم غيّروا ولاءاتهم، وفق مصطلحات المقاومة المدنية. وعليه، طُلب من برانكوفيتش الاستقالة من منصبه خلال مؤتمر حزب العمل الديمقراطي الذي عُقد في أيار/مايو 2009، وامتثل لهذا الطلب بعد مرور شهر واستقال قبل سنة ونصف من نهاية ولايته. وفي الوقت نفسه، وخلال نيسان/أبريل من ذلك العام، أنّهم رئيس الوزراء ورئيس الوزراء السابق أدهم بيحاكيتش - الذي وقّع على عملية الاحتيال المرتبطة بكيفية شراء الشفّة عندما كان لا يزال في منصبه - باستغلال الوظيفة لإساءة استعمال السلطة.⁷⁸ ومثلاً أمام المحكمة المحلية في سرايفو، إلا أنّه تمّت تبرئتهما عام 2010 بحجّة أنّ عملية الشراء تمّت "طبقاً للقانون"، حسبما أوضح بركان الذي تابع قائلاً: "إنّ القانون وُضع من أجل الناس كي يشترطوا الشقق المملوكة للدولة التي سبق لهم أن سكنوا فيها، وليس من أجل الحكومة كي تجعل شقة ما "عامّة" من خلال شرائها نقدًا من فرد ما ومن ثمّ "بيعها" لرئيس الوزراء مقابل 1 في المئة من قيمتها بعد أيام قليلة. هذا ولا يعترض بركان على الحكم، غير أنّه يعتبره مثلاً على مدى العيوب التي تشوب النظام القضائي وكيف أنّه معرّض لإساءة الاستعمال من جانب أصحاب السلطة. وأفاد في هذا السياق: "كان القضاة محقّين في أنّ عملية شراء الشفّة تمّت طبقاً للقانون، لكن حقيقة إمكانية القيام بهذا الأمر بهذه الطريقة وبأنّ الرجل الذي امتلك كلّ شيء استعان بها للحصول على الشفّة أجراه في الواقع على الاستقالة في نهاية المطاف".

لقد حققت حملة دوستا! نتيجتين أقلّ وضوحاً إنّما تكتسيان القدر نفسه من الأهمية. فبالنسبة إلى بركان، عزّزت الحملة أولاً مصداقية الحركة والعضوية فيها، وبالتالي رفعت عدد المنتسبين إليها، وحسّنت استدامتها. ثانياً، غيّرت المقاومة المدنية طبيعة العلاقة وموازين القوى بين الحكومة والسياسيين من جهة والنطاق المدني من جهة أخرى. وفسّر الناشط الشاب ذلك قائلاً:

أنشأت الحملة روابط مختلفة بين المجتمع المدني والمواطنين، وبين المجتمع المدني والسياسيين، وبين المواطنين والنظام السياسي. وحالما تحقّقون أمراً مماثلاً، من شأن ذلك أن يفرض ذلك إلى استحداث مجموعة جديدة من القواعد في النظام السياسي. ومن خلال التأثير على النظام السياسي والهيكليات الأساسية في عملية صنع القرار [الخاصة بأصحاب السلطة]، يتمتّع المجتمع المدني والمواطنون سلطة أكبر في المجتمع.

⁷⁶ المرجع نفسه.

⁷⁷ بركان، "بناء حركة في البوسنة والهرسك".

⁷⁸ "إدانة برانكوفيتش وبيحاكيتش".

في الختام، لم تتغير العلاقات فحسب، بل أنشأت الحملة صلة جديدة متّجهة من القاعدة إلى القمة بين أصحاب السلطة الشعب تتميز باختلافها نوعيًا عن الانتخابات، التي تمثّل الوسيلة التقليدية التي يمارس الناس من خلالها السلطة ويكتسبون المساءلة. واستنتج بركان: "يتعيّن عليهم أخذ هذا الأمر في الحسبان عند صنع القرار." وسرعان ما تجلّى مثال بارز على هذه الدينامية المتغيّرة. فبعد يومين من استلام رئيس الوزراء الجديد مصطفى موجزنيوفيتش مهامه، حضر إلى احتجاج نظّمته حركة دوستا! - كما ذكر بركان- كي "يتحدّث معنا ويحاول تلبية مطالبنا". ودعا رئيس الوزراء على الفور حركة دوستا! إلى الانضمام إليه والمشاركة في برنامج تلفزيوني للبحث في ولايته. وتم اختيار العضو في الحركة ديمير ماموتشيهايتش من الشارع الذي توجّه مع رئيس الوزراء إلى المحطّة التلفزيونية.

تغيير المواطنين من أجل تغيير المكسيك

في تشرين الثاني/نوفمبر من العام 2008، شعرت مجموعة مؤلّفة من عشرة أصدقاء بأنّه لم يُعد بإمكانهم تجاهل الواقع المرير وهو أنّ "المكسيك تسير في الاتجاه الخاطيء"، حسبما أفادت مايتي أزويلا، وهي أحد مؤسسي حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس.⁷⁹ وكان العنف المرتبط بالمخدرات يودي بحياة الآلاف من المدنيين في أعقاب ما سُمي بالحرب على المخدرات التي شنها الرئيس فيليب كالديرون. وكانت الأزمة المالية العالمية قد تسببت بتراجع اقتصادي كبير اعتُبرَ الأسوأ منذ ثلاثينات القرن العشرين. وأخيرًا وليس آخرًا، كان فساد أصحاب السلطة وإفلاتهم من العقاب مستشريين.⁸⁰ فعلى سبيل المثال، أظهرت بعض الدراسات الاستقصائية أنّ الأسر المعيشية المنخفضة الدخل تنفق 33 في المئة من دخلها الشهري على الرشاوى.⁸¹ ورأت المجموعة بأنّها بحاجة إلى التحرك لإنقاذ بلدنا الحبيب، وبأنّه لا يمكنها القيام بذلك إلّا مع إخوتها المواطنين الذين يشاطرونها قلقها. ومن أجل قياس مدى الاهتمام بتحريك مدني، أطلقت المجموعة دردشةً على الموقع الإلكتروني لصحيفة "إل يونيفرسال"، التي تُعتبر من بين الصحف الأكثر تأثيرًا وقراءة في البلاد. وشارك 6 آلاف شخص في هذه الدردشة، ما أثار دهشة المجموعة. واستذكرت أزويلا هذه الأحداث قائلة: "علمنا أنّ الناس أرادوا الانضمام [إلى الحملة]، والقيام بخطوة ما، لكنهم لم يعرفوا كيف يبدأون".

كما عمل أعضاء المجموعة على اختبار أسماء للحركة واختاروا اسمًا مثيرًا للجدل كان من المفترض أن يكون مستفززًا وظيفيًا، إمّا جديًا وشاملاً في آن، ووقع الخيار على ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس. وفي حين أنّ الترجمة الحرفية للاسم هي "كفّ عن التصرف بحقارة/كفّ عن التصرف بحماقة"، اتّضح أنّ المعنى الفعلي هو "التوقف عن خداع أنفسنا". وأشارت أزويلا إلى أنّ اسم الحركة يشكّل تحدّيًا بذاته "دعوة إلى التحرك" تدلّ على المسؤولية الجماعية عن الوضع في المكسيك، ذلك أنّ كلمة "بينديجوس" استُخدمت بصيغة تشير إلى المتكلم والجمع في الوقت نفسه. وأكدت أزويلا أنّه "تمّة نزعة في المكسيك لإلقاء اللوم على الحكومة، إلّا أننا قلنا إنّنا نحن المواطنون لا نقوم بالعمل الذي يقع على عاتقنا لمكافحة الفساد وتحسين وضع بلادنا"، مضيفةً أنّ "ما تحتاجه المكسيك هو بدء المواطنين بتنظيم أنفسهم وأمورهم".

ويبحث المجموعة في معالم وثوابت الحركة الناشئة على وجه السرعة. وتمثّل الرؤية التي اعتمدها هذه الحركة في إعادة المكسيك إلى المسار الصحيح سياسيًا، واجتماعيًا، واقتصاديًا. أمّا مهمتها فنصّت على "إحداث تغيير فعّال في الطريقة التي يفهم ويدرك الناس فيها معنى مواظنتهم. فكوننا مواطنين لا يفترض ممارسة حقوقنا فحسب، بل يعني أيضًا تحمّل مسؤولياتنا".⁸² وتشمل هذه الرؤية التغلّب على حالة اللامبالاة في أوساط الجمهور العام وتوجيه تطلّعات المواطنين للتغيير إلى تحرك منظمّ". بالنسبة إلى الغايات العامة التي تسعى الحركة إلى إحرازها فهي على الشكل التالي:

- استحداث مبادرات مدنية من شأنها تحفيز التغييرات في حياة المواطنين اليومية.
- كسر نموذج التواطؤ الثقافي كي يرفض المجتمع الفساد، واللامبالاة، وانعدام المسؤولية.

⁷⁹ يستند هذا القسم إلى مقابلات أجريت مع مايتي أزويلا، وهي أحد مؤسسي حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس بتاريخ 11 شباط/فبراير و11 تشرين الثاني/نوفمبر 2010، وكذلك إلى مراسلات عبر البريد الإلكتروني خلال كانون الأول/ديسمبر 2011.

⁸⁰ "نبذة تعريفية عن المكسيك"، قسم الأخبار لهيئة الإذاعة البريطانية، 4 تموز/يوليو 2012، <http://news.bbc.co.uk>.

⁸¹ ماكس هيوود، "مطلوب: بديل عن 'بيبي'", منظمة الشفافية الدولية، مدوّنة Space for Transparency، 28 حزيران/يونيو 2012،

<http://blog.transparency.org>.

⁸² حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس، وثيقة غير منشورة، بلا تاريخ.

- توجيه شعور [المواطنين] بالغضب إزاء الكسب غير المشروع والإفلات من العقاب عبر تمكينهم من تحمّل مسؤولياتهم لمساءلة أصحاب السلطة وضمان استخدام الخدمات والموارد والموازنات العامة بشكل نزيه، وشفاف، وفعال من أجل الصالح العام بدلاً من مصلحة أصحاب السلطة.
- دعم الجهود التي تبذلها المؤسسات والمنظمات الحكومية وغير الحكومية لتعزيز مسؤولية المواطنين.

بعدها أثارت المجموعة الاهتمام من خلال الدردشة على الموقع الإلكتروني للصحيفة، أطلقت صفحة على موقع فيسبوك سجّلت ازدياداً سريعاً في عدد الأصدقاء الذين انضمّوا إليها ووصل عددهم إلى 4 آلاف. واستدكرت أزويزا هذه الأحداث قائلةً: "اعتقدنا أنّ الناس سيشتكّلون تلقائياً على موقع فيسبوك مجموعات أصغر حجماً في مختلف أنحاء البلاد ويطلقون حملات خاصة بهم، غير أنّ الناس هنا ينتظرون أن يملّي عليهم أحدهم أفعالهم. إنّه مجتمع تسوده الثقافة الأبوية بعد عقود من الحكم غير الديمقراطي". وبالتالي، أدركت المجموعة الأصلية المؤلّفة من عشرة أصدقاء أن المواضع والنصائح النظرية، التي أطلقت أزويزا عليها اسم "الخطاب الجميل"، لن تكون وحدها ومحدّ ذاتها كافية لتحفيز المواطنين. لذا، تعيّن على حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس الاضطلاع بدور المحفّز على التحرك. وقّرت المجموعة التركيز على المشترعين في الكونغرس المكسيكي، الذين يُنظر إليهم عمومًا على أنّهم يشغلون مناصب من أجل خدمة أحزابهم السياسية، ومصالحهم الخاصة، وأجنداتهم الشخصية عوضًا عن خدمة الشعب.⁸³

هذا وحدّدت المجموعة مسألة لن تثير غضب الجمهور فحسب، بل ترمز إلى الفساد والإفلات من العقاب الراسخين في النظام السياسي، وهي علاوات عيد الميلاد. فقد جرت العادة في المكسيك أن يحصل الموظفون على علاوة إجازة تعادل راتب شهر واحد وتخضع لضرائب الدخل. كما يستفيد النواب (أعضاء الكونغرس) المكسيكيون من هذه الميزة، إلا أنّهم يسيئون استعمال سلطتهم لاسترداد الضريبة دون علم الجمهور. وبعد العلاوة التي تمّ صرفها في العام 2008، لم يعمد سوى 4 نواب من أصل 500 إلى إعادة المبلغ المسترد إلى الخزينة. وفي المقام الأول، نظرت القيادة الأساسية لحركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس في قانون "الشفافية والحصول على المعلومات" لترى ما إذا كان ممكنًا استخدامه، إلّا أنّ ذلك لم يكن مناسبًا. ثمّ قام أحد المحامين في المجموعة بدراسة الدستور المكسيكي، واكتشف أنّه للمواطنين الحقّ في تقدّم التماس إلى الدولة. وبحسب أزويزا، إنّ السلطات العامة ليست ملزمة بالردّ [على الالتماس] في غضون ثلاثة أشهر فحسب، بل يتعيّن عليها أيضًا التصديّ للأفعال غير المشروعة المزعومة أو مواجهة العقوبات. وخلص المحامي إلى نتيجة مفادها أنّ المبالغ التي استردّها النواب كانت غير قانونية، وأنّ الحركة لديها الأساس الذي تستند إليه لاستخدام قانون التماسات المواطنين.

اختبار ردود الفعل

خلال كانون الأول/ديسمبر 2008، وضعت المجموعة الأساسية خطط حملتها الأولى التي أطلقت عليها اسم "عملية ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس 001". وكان الهدف من الحملة وقف استرداد الضريبة لعلاوة عيد الميلاد من خلال الجمع ما بين التدابير (القانونية) المؤسساتية والضغط من خارج نطاق المؤسسات (أي سلطة الشعب). وبالإضافة إلى التدابير القانونية التي تمّ إتخاذها من خلال الاستعانة بقانون التماسات المواطنين خلال شهري كانون الثاني/يناير وشباط/فبراير من العام 2009، نظّمت الحركة حملة التماس للمواطنين ذات شعار جذاب وفكاهي استند إلى العبارة العامية "النواب ذوي الذبول الطويلة، المواطنين ذوي الذبول القصيرة" التي تعني أنّه "فيما يستحوذ النواب على الأموال العامة، يخسر المواطنون هذه الأموال". وفضلاً عن استخدام موقع فيسبوك، وموقع الحركة الإلكتروني، والبريد الإلكتروني، نظّمت ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس حملات ميدانية لجمع التوقيعات في مدينة مكسيكو، في الوقت الذي نظّم فيه الأعضاء على الفيسبوك في مدن غوادالاجارا، وخاليسكو، ومريدا، وواهاكا، وبوييلا، وكيريتارو، وتوكستلا، ويوكاتان، تحركاتهم الخاصة بهم. هذا وزوّدت القيادة الأساسية هؤلاء المشتركين بعريضة من صفحة واحدة ومبادئ توجيهية حول جمع التوقيعات و"لغة المواطن" لشرح الحملة، على حدّ قول أزويزا. وإتخذ الناشطون قرارًا إستراتيجيًا قضى بالجمع ما بين المقاومة الرقمية والميدانية. أولًا، أرادت المقاومة لفت انتباه وسائل الإعلام التقليدية من أجل توسيع نطاق الحوار العام وحشد المزيد من الدعم. ثانيًا، كما بيّنت أزويزا "أردنا أن نخرج عن إطار الفيسبوك لكي نكتشف ما إذا كان الناس يريدون القيام بما هو أكثر من نقرة". وبشكل عام، جمعت حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس ما مجموعه 4 آلاف توقيع خطّي وإلكتروني، وقدمت العريضة إلى الكونغرس. أمّا الخطوة التالية فكانت تكمن في تكثيف الضغط المدني. وبحلول ذلك الوقت، بدأت وسائل الإعلام بملاحظة ما يحصل، وأجرى فريق حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس مقابلات إذاعية وصحفية. وأضاف الفريق عنصر ضغط دولي [إلى الحملة] من خلال كتابة مقالة لنشرها على الموقع الإلكتروني

⁸³ إنّ الكونغرس الوطني المكسيكي يتكوّن من مجلسين، هما مجلس الشيوخ ومجلس النواب.

لصحيفة "الباييس" اليومية ذات النفوذ الكبير والأكثر تداولاً في إسبانيا. وأعدّ الناشطون دليلاً على شبكة الإنترنت للمواطنين حول كيفية إرسال الرسائل الإلكترونية للمشترعين والاتصال بهم بخصوص استرداد الضريبة لعلاوة عيد الميلاد، حيث جرى تعميم الدليل من خلال موقع فيسبوك، وموقع الحركة الإلكتروني، وفي وسائل الإعلام. ولم يرد أي عضو من أعضاء الكونغرس على الرسائل الإلكترونية المئة والخمسين والمكالمات الهاتفية الثلاثين.

وعلى الرغم من الجهود التي بُذلت خلف الكواليس لإحباط العريضة والمماطلة في عملية التحقيق، أحرزت حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس ما وصفته أزويلا "بانتصار أكبر". ففي أعقاب الانتخابات التشريعية التي جرت في العام 2009، أوقف الأعضاء الجدد للمجلس التشريعي الحادي والستين (2009-2012) إعادة الضريبة المقطعة من علاوة عيد الميلاد لأنفسهم. وأكدت أزويلا تعليقاً على ذلك: "لقد كان ذلك أكثر أهمية من إحراز انتصار قانوني لأننا غيّرنا الممارسة الفاسدة".⁸⁴

حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس في أوجها

في ظلّ تقدّم عملية ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس 001، انضمت الحركة الناشئة إلى ائتلاف ضمّ سبعين منظمة مدنية - جمعية المواطنين الوطنية - ودعا الناخبين إلى مقاطعة الانتخابات البرلمانية التي كان من المزمع إجراؤها في 5 تموز/يوليو 2009 من خلال تقديم أوراق اقتراع بيضاء. وكان الهدف من هذه الخطوة يكمن في وقف التعاون مع النظام السياسي الذي اعتبرت كافة الأحزاب المنضوية تحت لوائه فاسدة. ونتيجة لذلك، تمّ إلغاء 5 في المئة من أوراق الاقتراع، حسبما أفادت أزويلا. وبعثت هذه الحملة برسالة مفادها أنّ عدداً كبيراً من المواطنين غير راضين عن الأحزاب السياسية، ولم يعودوا خائفين من رفع أصواتهم بشكل جماعي. وتبيّن أنّ هذه التجربة كانت قيّمة للغاية بالنسبة إلى حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس، إذ إنّها تمكّنت الحركة من اكتشاف مخاوف مشتركة، وتواصلت مع الكثير من منظمات المجتمع المدني، وربما الأهم من ذلك كله هو أنّها ساعدتها على بلورة أولوياتها.

ويتميّز الإفلات من العقاب - الذي تعرّفه أزويلا بعبارة "لا عواقب، لا مساءلة، ولا عقاب على اقرار أفعال غير مشروعة" - السلطتين التنفيذية والتشريعية في الحكومة وكذلك مؤسسات الدولة. وبدلاً من أن تحاول ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس معالجة المشكلة برمتها، إتخذت الحركة قراراً إستراتيجياً قضى بمحصر تركيزها على الكونغرس لثلاثة أسباب رئيسية. أولاً، كان الرئيس يخضع عمومًا لعمليات تدقيق أكبر بالمقارنة مع السلطة التشريعية. ثانياً، تتخذ السلطة التشريعية القرارات المتعلقة بالموازنة، وتنفق المال العام. ثالثاً، إنّ كافة الأحزاب الرئيسية ممثلة في الكونغرس. وبالتالي، من الممكن أن يؤثّر تحدي السياسيين على النظام السياسي الفاسد برمته بدلاً من حزب واحد كما هي الحال بالنسبة إلى الرئيس. وفي الأعوام اللاحقة، ركّزت الحملات التي أطلقتها الحركة على:

- تقليص الموازنات التي يموّلها القطاع العامّ (الحكومة) المخصّصة للأحزاب السياسية.
- تمكين المواطنين من ممارسة حقّهم في الحصول على المعلومات المتعلقة بأنشطة الكونغرس والإنفاق من خلال اعتماد تكتيكات على غرار المراقبة والرصد.
- تغيير قانون حرية الإعلام لكي يُطبّق على الأحزاب السياسية.
- منع الفساد السياسي.
- مساءلة المشترعين.
- إدراج آليات الديمقراطية التشاركية في السلطة التشريعية، مثل الترشيحات المستقلة، والاستفتاءات الاتحادية، والتشريعات التي يتمّ وضعها بمبادرة المواطنين.

الخصائص

توفّر وسائل التواصل الاجتماعي الأدوات الضرورية لحركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس من أجل بناء الوحدة، وزيادة الوعي العام، وحشد المواطنين. وقد ساعد موقع فيسبوك على إطلاق الحركة، إذ وفّر وسيلة سهلة وغير مكلفة للوصول إلى الناس، الأمر الذي اكتسب أهمية خاصة بالنسبة إلى الحركة الناشئة نظرًا إلى أنّها لم تتمكّن من الوصول إلى وسائل الإعلام التقليدية. وسرعان ما أصبح موقع تويتر وسيلة لا غنى عنها للتواصل مع الجمهور ووسائل

⁸⁴ باء المسار القانوني بالفشل. فيحسب أزويلا، تمكّلت الحجة التي سبقت ضد عريضة المواطنين في عدم توفّر الأدلة الكافية لإثبات أنّ النواب كانوا مذنبين. وأفادت أنّهم قطعوا جميع المراحل وصولاً إلى المحكمة العليا، لكنّهم خسروا القضية في نهاية المطاف.

الإعلام على السواء، بما في ذلك الميزة التي تخوّل المستخدم مشاركة وتبادل تسجيلات الفيديو للتحركات غير العنيفة التي يمكن أن تزيد بدورها مشاركة المواطنين في الوقت الحقيقي. ولطالما شكّلت الفكاهة سمة مميّزة للحركة منذ تأسيسها. فمعظم الحملات [التي تطلقها الحركة] تدمج أسماء جذابة، وأعمالاً مثيرة تلفت الأنظار، وتحركات غير عنيفة تتسم بالهفة والمرح، الأمر الذي شكّل قراراً إستراتيجياً يتخذته الحركة في سبيل إشراك المواطنين، والتغلب على الخوف، وتحقيق التوازن بين الرسائل القائمة حول الفساد، والإفلات من العقاب، والعنف، واليأس. يُذكر أنّ الأعضاء المؤسسين الرئيسيين للحركة هم من المهنيين الشباب إلى حدّ كبير، بمن فيهم محام، وخبير في الإعلانات والعلاقات العامة، ومحررون، ومثقف في مجال وسائل الإعلام، وطلّاب دراسات عليا وأساتذة جامعات. ويلتقي الأصدقاء شهرياً في العاصمة بهدف وضع الإستراتيجيات، والتخطيط، وتنفيذ التحركات، ويتخذون القرارات معاً. وتعمل المجموعات المحلية للحركة التي تنتشر في مناطق أخرى من البلاد على نحو شبه مستقل، حيث تطوّر المبادرات الخاصة بها، في ظل التعاون مع الأعضاء المؤسسين للحركة بشأ الحملات الوطنية.

حملات ومحطّات بارزة اعتباراً من العام 2009، نظّمت حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس عدّة حملات ترمي إلى بناء خطاب على مستوى البلد بأكمله بصورة تدريجية مفادها أنّ المواطنين يتحملون مسؤولية إنقاذ المكسيك. وشكّلت العملية اختباراً وتجربة وخطأ. من بين المبادرات التي نفّذتها الحركة نذكر ما يلي:

حملة فلتستقظوا الآن: قامت حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس بين تشرين الأول/أكتوبر وكانون الأول/ديسمبر 2009 بتحدّي المشرّعين من أجل خفض الموازنة المخصّصة للأحزاب السياسية بدلاً من خفض التمويل المخصّص للبنية التحتية والخدمات الاجتماعية. ودعت الحركة المواطنين إلى التواصل مع المشرّع الذي يمثّلهم من خلال موقعها الإلكتروني، حيث تمّ إرسال 3 آلاف رسالة عبر البريد الإلكتروني إلى المشرّعين. ومرة أخرى، لم يتلقّ المواطنون أيّ ردّ. ولجأ الناشطون إلى موقعي تويتر وفيسبوك لتنظيم نشاط لمدة أربع وعشرين ساعة في ميدان تمثال الاستقلال الشهير الذي يضمّ نصباً تذكاريّاً في مدينة مكسيكو. وخلال النشاط الذي أطلق عليه اسم ضوء المواطنين، عُلق ضوء على دراجة ثابتة يُضيء عندما يضغط الناس على الدواسة. وأفادت أزيولا أنّ 200 شخص اصطقوا بانتظار دورهم ركوب الدراجة عندما انطلق النشاط. وأرسل سگان الولايات الأخرى في كافة أنحاء البلاد رسائل التضامن. وانضمّ صحفيون وعدد قليل من أعضاء الكونغرس المتعاطفون إلى التحرك لإظهار دعمهم. وكان من شأن تغطية بعض الوسائل الإعلام للنشاط وبثّ الحركة المباشر بالفيديو - على موقعها الإلكتروني وموقع تويتر - أن اجتذبا المئات طوال الليل. وتولّى نائب من حزب العمل الوطني اليميني-الوسطي رفع مقترح الحركة إلى الكونغرس، واستصدر حُكماً مؤقتاً ينصّ على أن تحظى الموازنة المخصّصة للبنية التحتية والخدمات الاجتماعية بأيّ مبلغ يتمّ اقتطاعه من موازنة الأحزاب السياسية في إطار عملية التخفيض. وبعد مرور شهرين، رفع أحد أعضاء مجلس الشيوخ من حزب الثورة الديمقراطية اليساري-الوسطي مقترح الحركة إلى مجلس الشيوخ. وعلى الرغم من هذه الجهود، صرّحت أزيولا بأنّه لم يطرأ أيّ تغيير ذلك أنّ بقية الأحزاب السياسية لم تدعم التدبير.

حملة توصيلات المواطنين: استناداً إلى مدخلات الاجتماعات التي عقدها المواطنون في العاصمة، ومدن غوادالاخارا، و تلاكسكالا، ومونتيري في كانون الثاني/يناير 2010، شرعت حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس بالتخطيط لإطلاق حملة جديدة لتقليص الموازنة المخصّصة للأحزاب السياسية. وخلال شهرين نيسان/أبريل وأيار/مايو من العام نفسه، بدأ متطوّعو الحركة برحلة طلبوا خلالها توصيلهم إلى مدينة مكسيكو قادمين من أربعة أقاليم مختلفة من المكسيك (الشمال، والشمال الغربي، والجنوب الغربي، والجنوب الشرقي). وحملت كلّ مجموعة [من المتطوّعين] جزءاً من رسالة موجهة إلى مجلس النواب تضمّنت مطالب الحركة. واعتمدت المجموعات على المواطنين طالبةً مساعدتهم في حال دعمهم للمبادرة. وتمّ تصوير هذه الرحلات في الوقت الحقيقي جرى تناقلها بواسطة أجهزة الهاتف المحمول وموقع تويتر. والتقت المجموعات الأربع خلال تجمّع عام في ميدان تمثال الاستقلال وجمعا أجزاء الرسالة وقدموها إلى مجلس النواب. وكان من شأن الحملة أن استقطبت تغطية إعلامية كبيرة وعزّزت الدعم العام للحركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس.

العملية 003/حملة 500 على 500: أطلقت حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس في شباط/فبراير 2010 حملة رصد من خلال منصّة تفاعلية على موقعها الإلكتروني وذلك في إطار تركيزها على الكونغرس الجديد. ودُعي خمسمئة مواطن لـ"تبني" النائب الذي يمثّل كلّاً منهم. ورمت الحركة من خلال هذه الحملة إلى تمكين الناس العاديين من متابعة عمل ممثليهم وتقييمه تعزيزاً للشفافية والمساءلة في الكونغرس. علاوةً على ذلك، سعت الحركة إلى ممارسة الضغوط على المشرّعين للردّ على الرسائل الإلكترونية والاتّصالات الهاتفية التي تلقّوها من الناخبين للحصول على معلومات حول أنشطتهم، والموازنة، والتصويت.

وؤد المواطنون بدليل خاص وتعليمات حول كيفية طلب الحصول على المعلومات من خلال المنصة الرقمية. وأفادت أزيولا في هذا السياق بأن أكثر من ألفي شخص شاركوا في هذه الحملة، أي أكثر من العدد المتوقع بأربع مرات. وفي بادئ الأمر، أجاب بعض النواب على رسائل واتصالات الناخبين، لكن سرعان ما عادوا إلى مزاوله العمل كالمعتاد متجاهلين أولئك الذين كانوا من المفترض أن يخدمهم.

حملة ديوتوميتر: نتيجة لتجاهل النواب للمطالب السابقة، عادت القيادة الأساسية إلى نقطة الصفر. ثم أطلقت ديوتوميتر، وهي منصة رصد تفاعلية رقمية تجمع المعلومات عن الأنشطة التشريعية مثل: الحضور في الجلسات واللجان، وعدد المبادرات الموافق عليها، وعدد اجتماعات اللجان. ويتولى المتطوعون - ومعظمهم طلاب تم استقدامهم من الجامعات - متابعة والحفاظ على عمل المنصة.

حملة لا للجنادب: تسعى الحملة التي أطلقت في آب/أغسطس 2011 إلى تغيير تشريعات الدولة والتشريعات الاتحادية وكذلك النظم الداخلية للأحزاب السياسية من أجل الحؤول دون ترشح المسؤولين المنتخبين غير المنتهية ولايتهم لمنصب آخر قد يتداخل مع منصبهم الحالي. وينفذ الناشطون في حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس تحركات مثيرة واضحة وفكاهية للغاية، مثل العبور في أوقفة مجلس الشيوخ وهم يرتدون أقمعة تشبه السياسيين الذين يقفزون من منصب منتحب إلى آخر. وتمكنت الحركة من استقطاب التغطية الإعلامية وزيادة الوعي العام. وقالت أزيولا في هذا السياق: "يتحدث عدد كبير من الأشخاص في يومنا الحاضر عن الجنادب".

حملة مقهى حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس: بدأت الحركة اعتبارًا من كانون الثاني/يناير 2012 بتنظيم نقاشات جماعية شهرية تتناول مسائل مثل المواطنة النشطة، والمسؤولية المدنية، ومكافحة الفساد، والحريات المدنية، والوصول إلى العدالة، والتشبيك الاجتماعي. وتعد هذه النقاشات في مواقع متعددة بدءًا من العاصمة وصولًا إلى مدن بويلا، وكيريتارو، ويوكاتان. وتنظم كل مجموعة محلية الفعاليات الخاصة بها، وتقرر بشأن مواضيع النقاشات وشكلها. وركز المقهى الافتتاحي في مدينة مكسيكو على موضوع الرقابة على شبكة الإنترنت، حيث شارك فيه كل من عضوي مجلس الشيوخ خافيير كاستيون (حزب الثورة الديمقراطية) وأوسكار موندراغون، والخبير الإستراتيجي في وسائل التواصل الاجتماعي لأحد المرشحين الرئاسيين للعام 2012 أندريس مانويل لوبيز أوبرادور، والناشط الرقمي أنطونيو مارفل.

النتائج

تحافظ حركة ديجيموس دي أسيرنوس بينديجوس على الزخم الذي اكتسبته، وتبني قاعدة للفروع المحلية، وتجرب من خلال الحملات المبتكرة الدفع باتجاه تحمّل المسؤولية المدنية وتحفيز تحرك المواطنين من أجل الشفافية، والمساءلة، والديمقراطية التشاركية. وأفادت أزيولا أنّ المواطنين شرعوا في التخلص من حالة اللامبالاة. فيحلول العام 2010، راح الناس العاديون يبادرون إلى الاتصال بالحركة للتبليغ عن الفساد - وبالقدر نفسه من الأهمية - للاستفسار عمّا باستطاعتهم فعله من أجل التصدي للمشاكل. وقالت أزيولا: "إنه لإنجاز كبير بالنسبة إلينا حيث أننا نقوم بإيقاظ عقول المواطنين وتوعيتهم لئلا يسمحو للأمر بأن تستمر بالسير بالطريقة القديمة والفاصلة، وكي تحدهم الرغبة في تغيير الأمور واستحداث طرق جديدة للتحرك". هذا ولا تعمل فروع الحركة المنتشرة في كافة أنحاء البلاد على الشروع في تنفيذ تحركاتها فحسب، بل إنها تقوم أيضًا بتطوير حلول للمشاكل المحلية. وأخيرًا وليس آخرًا، أحرزت الحركة نجاحًا في المسألة المرتبطة بعلاوة عيد الميلاد، إذ يشكّل هذا النجاح مثالًا قويًا حول كيف يمكن للمواطنين أن يحققوا مرادهم متى خذلتهم المؤسسات، وفي هذه الحالة الكونغرس والقضاء.

الخلاصة:

تصوّر الحالات الخمس المقاربات العديدة والمختلفة التي يمكن أن تعتمدها المبادرات الشعبية المنطلقة من القاعدة إلى القمة من أجل التصدي لما يشكّل في نهاية المطاف تحديات مشتركة. وتنشأ الغايات التي تسعى المجموعات إلى تحقيقها عن كيفية تقويض الفساد عندما يكون راسخًا ومتفشيًا، فيما يكون الجمهور مسلمًا بأمره، وولا مبال، وفي أغلب الأحيان خائفًا من التعبير عن الآراء المعارضة. وعادة ما تتميز الأهداف البعيدة المدى بأنها تحويلية في طبيعتها وتندرج ضمن رؤية متمثلة في بناء مجتمع عادل يتحمّل فيه المواطنون المسؤولية الجماعية، ويدركون القوة الكامنة فيهم، ويمارسونها على نحو إستراتيجي في سبيل

مسألة أولئك الذين يقعون في أعلى الهرم. وفي حين قد تبدو هذه المقاربة في الظاهر مجردة أو نظرية أو حتى مثالية، فإن هذه المبادرات لسلطة الشعب - في كل حالة من الحالات - خطت خطوات ملموسة تجاه تحقيق هذه الأهداف.

وفي الفصل 11 سأنتقل من الحالات الفردية إلى تطبيق سلطة الشعب على نطاق أوسع من أجل كبح جماح الفساد، وتحقيق المساءلة، ونيل الحقوق والعدالة. وسأستخلص السمات المشتركة، والعبر والدروس العامة المستفادة، والأنماط الجديدة بالاهتمام التي من شأنها أن توسع من آفاق فهمنا للمقاومة المدنية، وسلطة الشعب، وممارسة الديمقراطية، وانخراط المواطنين.